الشَّواهِدُ النَّحْوِيَّةُ بَيْنَ الشِّعْرِ المَجْهولِ النِّسْبَةِ وَ القِراءاتِ القُرْآنِيَّةِ

- (المُفَصَّلُ) لِلزَّمَخْشَرِيِّ أُنموذَجًا -

د. كيان أحمد حازم
جامعة بغداد/ كلِّيَّة الآداب

كانَت الشَّرارةُ الأُولى التي قدَحَتْ زِنادَ البَحثِ في موضوعِ الشَّواهِدِ الشِّعريّةِ التي لا يُعرَفُ قائلوها في (المُفَصَّل) لِلزَّمَخشَريِّ (ت 538 هـ) ما ذَكَرَهُ الدّكتور فاضل صالح السّامرّائيّ في كِتابِهِ (الدِّراسات النّحويّة واللغويّة عند الزَّمَخشَريّ) مِن استِشهادِ الزَّمَخشَريِّ في مُصَنَّفِهِ ذاك بِأربعةٍ وعشرِينَ وأربعمِئةِ شاهدٍ شِعريٍّ ، منها أكثرُ مِن تِسعِينَ شاهدًا لم يُعرَفْ لها قائلٌ ، وأكثرُ مِن ثَمانِينَ شاهدًا مُختَلَفٍ في نِسبتِها إلى قائلِينَ بِأعيُنِهم ، فيكونُ لدينا – على قولِ الدّكتور فاضل – أكثرُ مِن سبعِينَ ومِئةِ شاهدٍ مِمّا لا يُعرَفُ قائلُهُ الحقيقيُّ [1] .

و لا ريبَ في أنّ هذا العددَ يَدعو إلى وقفةِ تأمُّلٍ ؛ فأَن يكونَ في كُتُبِ النَّحوِ – على تنوُّعِها – عددٌ قليلٌ نسبيًّا مِن الشّواهِدِ الشِّعريّةِ المجهولةِ النِّسبةِ أمرٌ معهودٌ مُنذُ زَمَنِ المؤَلَّفِ النَّحويِّ الأَوَّلِ الذي وَصَلَ إلينا وهو كِتابُ سيبَوَيْهِ (ت 180 هـ) ، الذي قيلَ – وإن كانَ هذا القولُ لا يُسَلَّمُ لِقائلِهِ – إنّ فيه أَلْفًا مِن الأبيات المنسوبة وخَمسينَ بيتًا لم يُعرَفْ لها قائلٌ . أمّا أن يزدادَ عددُ هذه الشّواهِدِ لِيَصِلَ إلى ما يَقرُبُ مِن نِصفِ عددِ شواهِدِ كِتابٍ نحويٍّ مَعدودٍ في الأُمَّاتِ فأمرٌ لا بُدَّ مِن معرفة مُلابَساتِهِ والظُّروفِ التي أَدَّتْ إليه .

و إذا ما عَلِمْنا – زِيادَةً على ما سَبَقَ – أنّ ثَمَّةَ قِراءاتٍ قُرآنيّةً سَبعيَّةً وغيرَ سَبعيَّةٍ يُمكِنُ أن تكونَ شَواهدَ بديلةً مِن الأبياتِ اللقيطةِ المذكورةِ آنفًا تبيَّنَ لنا فَداحةُ الخَطبِ ، وإلحاحُ الحاجةِ إلى دِراسةِ هذه المُفارَقةِ دراسةً مُعمَّقةً .

و ارتأيْتُ – لِما سَبَقَ بيانُه – أن أُقَدِّمَ لِبَحثي بِثلاثِ إضاءاتٍ ؛ أَحصَيْتُ في أُولاها عَدَدَ ما في (المُفَصَّل) لِلزَّمَخشَريِّ مِن الشَّواهِدِ القُرآنيّةِ ، والشَّواهِدِ الشِّعريّةِ المعلومةِ القائلِينَ والمجهولةِ النِّسبةِ إلى قائلِيها . ثُمَّ أورَدتُّ إحصاءاتٍ مُشابِهةً لِكلٍّ مِن كِتابِ سيبَوَيْهِ ، و(المُقتضَب) لِلمُبَرِّدِ (ت 285 هـ) ، و(شَرح قَطْرِ النَّدَى) لابنِ هشامٍ الأنصاريِّ (ت 761هـ)، وهي نَماذِجُ لِسابِقَيْنِ

لِلزَّمَخشَريِّ ولاحقٍ له ، عاقِدًا مُوازَناتٍ بينَ هذه المُصَنَّفاتِ و(المُفَصَّل) مِن خِلالِ تلك الإحصاءاتِ . أمّا الإضاءةُ الثّانيةُ فأَوضَحْتُ فيها مَواقِفَ النَّحويّينَ – ولا سيَّما المؤَلِّفُونَ منهم في أُصولِ النَّحوِ – مِن الاحتجاجِ بِالشَّواهِدِ الشِّعريّةِ المجهولةِ القائِلِينَ . وفي الإضاءةِ الثّالثةِ بيَّنْتُ مواقِفَ النَّحويّينَ مِن الاحتِجاجِ بِالقِراءاتِ عامَّةً ، والشّاذَّةِ منها خاصَّةً ؛ لأنّي وجدتُّها مَعينًا ثَرًّا يُمكِنُ أن يَغترِفَ منه النَّحويُّونَ فلا يَغيضُ ، على أنّي ألفَيْتُ الكثيرَ منهم يُشيحُ عنها مُيَمِّمًا وجهَهُ شَطرَ اللقيطِ مِن الأبياتِ لِلاحتِجاجِ به في إقامةِ صَرحِ العربيّةِ ، مُبتغِيًا بِعملِهِ هذا حِفظَ لغةِ القُرآنِ وقِراءاتِهِ ، فيا لَها مِن مُفارَقَةٍ ! . وفي الإضاءتَيْنِ الثّانيةِ والثّالثةِ وقَفْتُ عند تُراثِ الزَّمَخشريِّ وما وردَ فيه بِشأنِهما ؛ لأنّه مِحوَرُ البَحثِ ، ولِبيانِ أثَرِ موقِفِهِ التَّأصيليِّ في مَواقِفِهِ التَّطبيقيَّةِ في مُؤلَّفاتِهِ ولا سيَّما (المُفَصَّل) .

وبَعدَ الإضاءاتِ الثَّلاثِ شَرَعْتُ في الجهدِ التَّطبيقيِّ الذي رأيْتُ أن أقصُرَهُ على مَسحٍ لِما في (المُفَصَّل) مِن الأَبياتِ التي لم تُنسَبْ إلى قائلٍ مّا مِن أَوَّلِ ما احتُجَّ بها وحتَّى يَومِنا هذا ، مُتَلَبِّثًا عندَ كلِّ فِقرةٍ وَقَفْتُ فيها على قِراءةٍ قُرآنيّةٍ مُتواترةٍ أو شاذَّةٍ تُؤَيِّدُ الحُكمَ النّحويَّ الذي أَورَدَ له الزَّمَخشَريُّ أَحَدَ الأبياتِ المجهولةِ النِّسبةِ التي رُبَّما ساقَ بعضَها لِرَدِّهِ وبيانِ ضَعفِهِ . على أنّ تضعيفَهُ لِلحُكمِ النَّحويِّ المُستَنِدِ إلى بيتٍ مجهولِ النِّسبةِ معَ وجودِ القِراءةِ القُرآنيّةِ المؤيِّدَةِ له يَضَعُهُ في مَوضِعِ المُساءَلَةِ وإن كانَ مَذهَبُهُ رَدَّ تلك القراءةِ ؛ لِما سيأتي نَقلُهُ مِن الإطباقِ على الاحتِجاجِ بالقِراءاتِ مُتواتِرِها وشاذِّها في العربيّةِ .

(1) مَواقِفُ النَّحويّينَ مِن مَصدَرَي الاستشهادِ القُرآنِ والشِّعرِ :

قالَ عبدُ الجبّارِ علوان النّايلة : " عند تأمُّلِنا الشّواهدَ النّحويّةَ عامّةً نجِدُ أنّ الغالبَ عليها الشِّعرُ ، ثُمّ يأتي بعدَهُ النَّثرُ ؛ ففي معظمِ الكُتُبِ النّحويّةِ نَجِدُ الشّواهدَ الشِّعريّةَ هي الأكثرَ ، فآياتٍ مِن القُرآن الكريم ، فشيئًا مِن الحديث النّبويّ الشّريف – إن وُجِدَ – ، فقليلاً مِن الأمثالِ والحِكَمِ ونُبَذًا مِن كلامِ العربِ " [2] .

والذي يُهِمُّنا في هذا المقامِ المُوازَنةُ بينَ الشّواهدِ الشِّعريّةِ والشّواهدِ القُرآنيّةِ في (المُفَصَّل) لِلزَّمَخشَريِّ ، وفي مُصَنَّفاتِ بعضِ مَن سَبَقَهُ ولَحِقَهُ مِن العُلَماءِ ، لِنَرَى نَصيبَهُ في هذه المُوازَنَةِ مِن الشّواهدِ قِياسًا إلى غيرِهِ :

1) الشّواهدُ القُرآنيّةُ والشِّعريّةُ في (المُفَصَّل) لِلزَّمَخشَريّ : سبَقَ أنّ الدّكتور فاضلاً السّامرّائيَّ ذكرَ أنّ في (المُفَصَّل) (424) أربعةً وعشرِينَ وأربعَمِئةِ شاهدٍ شِعريٍّ ، منها أكثرُ مِن تِسعِينَ شاهدًا لم يُعرَفْ لها قائلٌ . أمّا عبدُ الجبّارِ النّايلة فقد أحصَى اثنَيْنِ وأربعِينَ شاهدًا شعريًّا مجهولَ النِّسبةِ في ذلك الكِتابِ مِن مجموعِ شَواهِدِهِ الشِّعريَّةِ البالغِ عددُها –عندَهُ– (448) ثمانيةً وأربعِينَ وأربعَمِئةِ شاهدٍ شِعريٍّ [3] .

وبإزاءِ الاختِلافِ الواضحِ بينَ نتيجتَي الإحصاءَيْنِ ، وصَمتِ صاحِبَيْهما عن إحصاءِ الشّواهِدِ القُرآنيّةِ ، رأيْتُ أن أُدلِيَ دَلوي فأُحصِيَ بِدِقَّةٍ كلَّ ما في (المُفَصَّل) مِن شواهِدِ الشِّعرِ والقُرآنِ ، فتبيَّنَ لي الآتي :

أ- أنّ عددَ الشّواهِدِ القُرآنيّةِ فيه هو (257) سَبعةٌ وخمسونَ ومِئتا شاهدٍ ، منها خَمسٌ وأربعونَ قِراءةً بِغيرِ قِراءةِ حَفصٍ (ت 180 هـ) عن عاصمٍ (ت 127 هـ) ، يُمكِنُ قِسمتُها على مجموعتَيْنِ ، تُمَثِّلُ إحداهما القراءاتِ المتواترةَ وتبلُغُ خَمسًا وعشرِينَ ، والأُخرَى القراءاتِ الشّاذَّةَ وتبلُغُ عشرِينَ .

ب- أنّ عددَ الشّواهِدِ الشِّعريّةِ فيه –مع الرَّجَزِ– هو (441) واحدٌ وأربعونَ وأربعُمئةِ شاهدٍ، تمكَّنْتُ – بِفضلِ اللهِ تعالى – مِن التَّوصُّلِ إلى نِسبةِ مُعظمِها ، ولكِنْ بَقِيَ منها سبعةٌ وأربعونَ شاهدًا لم أستطِعْ – بعد مَزيدِ البَحثِ – أن أنسبَها إلى قائلِيها .

وتبيَّنَ لي أنّ عدد الشّواهِدِ الشِّعريَّةِ التي لم يَنسِبْها الزَّمَخشَريُّ (280) ثَمانونَ ومِئتا شاهدٍ، ظهَرَ – بعد التّمحيصِ والغَربلةِ – أنّ سبعةً وأربعِينَ منها لا يُعرَفُ لها قائلٌ ، في حينِ أنّ عددَ الأبياتِ غيرِ المنسوبةِ عندَ الدكتور النّايلة (288) ثَمانيةٌ وثَمانونَ ومِئتا شاهدٍ لم يَتمكَّن مِن نِسبةِ اثنَيْنِ وأربعِينَ منها إلى قائلٍ بِعَيْنِهِ . أمّا عددُ الأبياتِ المجهولَةِ النِّسبةِ عندَ الدّكتور السّامرّائيّ فبَلَغَ تِسعِينَ شاهدًا .

ولا شكَّ في أنّ التِّسعِينَ رقمٌ كبيرٌ مُبالَغٌ فيه ، ما كانَ لِلدكتور فاضلٍ – وهو مَن هو تَقَصّيًا وطُولَ نَفَسٍ – أن يَعجَلَ في إطلاقِهِ ؛ إذ لو أنّه تَحرَّى – كما تحرَّى النّايلةُ – لَتَوصَّلَ إلى مَعرفةِ الكثيرِ مِمّا حكَمَ عليه بِجَهالةِ النِّسبةِ ، ولَما تسبَّبَ في تكوينِ تَصوُّرٍ لدَى عَدَدٍ مِمَّن قرأَ كتابَهُ مُفادُهُ أنّ نِسبةَ مجهولِ القائلِ مِن شواهِدِ الشِّعرِ في (المُفَصَّل) إلى معلومِها بينَ الرُّبُعِ والخُمُسِ ، وهي نِسبةٌ كبيرةٌ قد تنبني عليها أحكامٌ مُضَلِّلةٌ إذا ما اعتُمِدَتْ .

ولا يَفوتُني هنا أن أُبدِيَ عَجَبي – في الوقتِ نفسِهِ – مِن تمكُّنِ النّايلةِ مِن تقليصِ العددِ إلى اثنَيْنِ وأربعِينَ شاهِدًا في غُضونِ أربعِ سِنينَ فَصَلَتْ بينَ كِتابِهِ وكِتابِ الدكتور السّامرّائيّ ، وكم كُنْتُ أَوَدُّ لو أنّه أَثبَتَ بعضَ ما يُرشِدُ إلى تَلمُّسِ الطَّريقِ الذي سلكَهُ في وصولِهِ إلى نتائجِهِ لأُعَدِّلَ في ضَوئِهِ النّتائجَ التي توصَّلْتُ إليها ، ولكِنَّهُ لم يَفعَلْ شيئًا مِن ذلك . لِذا سأبقَى مُتَمَسِّكًا بِنتيجتي التي قادَني إليها بَحثي الشَّخصيُّ .

وإذا ما عُدْنا إلى المُوازَنَةِ بينَ عددِ الشّواهِدِ الشِّعريّةِ والقُرآنيّةِ في (المُفَصَّل) فسنُلاحِظُ أنّ نِسبةَ الشّواهِدِ القُرآنيّةِ مُرتفِعةٌ نِسبيًّا فيه ؛ فهي تُكَوِّنُ أكثرَ مِن نِصفِ عددِ الشّواهِدِ الشِّعريّةِ ، وهذا ما لا يُؤْلَفُ كثيرًا في كُتُبِ النَّحوِ على ما تقدَّمَ نقلُهُ عن النّايلةِ في مُستَهَلِّ البَحثِ .

2) الشّواهدُ القُرآنيّةُ والشِّعريّةُ في (الكِتاب) لِسيبَوَيْهِ :

إذا عَقَدْنا مُوازَنَةً بين عددِ الشّواهِدِ الشِّعريّةِ والقُرآنيّةِ في كِتابِ سيبَوَيْهِ لاحَظْنا الآتي :

أ- أنّ عددَ الشّواهِدِ القُرآنيّةِ فيه هو (458) ثمانيةٌ وخمسونَ وأربعُمئةُ شاهِدٍ – مِن غيرِ المُكَرَّرِ – ، ويَشمَلُ هذا العدَدُ القراءاتِ المتواترةَ والشّاذّةَ [4] .

ب- أنّ عددَ الشّواهِدِ الشِّعريّةِ فيه هو (1056) سِتَّةٌ وخمسونَ وألفُ شاهِدٍ ، منها (108) ثمانيةٌ ومئةُ شاهِدٍ مجهولةُ النِّسبةِ إلى قائِليها [5] .

والمُلاحَظُ هنا أنّ عددَ الشّواهِدِ القُرآنيّةِ أَقَلُّ مِن نِصفِ عددِ الشّواهِدِ الشِّعريّةِ ، وهذا يُسَجِّلُ تفوُّقًا واضحًا لِمُفَصَّلِ الزَّمَخشريِّ على كِتابِ سيبَوَيْهِ في هذا الجانبِ . ولكِنَّ الكِتابَ يَفْضُلُ المُفَصَّلَ في قِلَّةِ الشَّواهِدِ المجهولةِ النِّسبةِ مُضافَةً إلى تلك المعلومةِ النِّسبةِ . صَحيحٌ أنّ النِّسبةَ تكادُ تكونُ واحدةً في الكِتابَيْنِ وهي ما يَقرُبُ مِن (10%) ، ولكِنّ العِبرةَ بِكَثرةِ الشّواهِدِ ؛ إذ ليس مَن يُورِدُ ما يَزيدُ على ألف بيتٍ فيَظهَرُ فيها نحوُ مِئةِ بيتٍ مَجهولةِ النِّسبةِ كَمَن يَسوقُ نَحوَ أربعِمئةِ بيتٍ فيكونُ فيها سبعةٌ وأربعونَ بيتًا لا يُعرَفُ لها قائلٌ .

3) الشّواهدُ القُرآنيّةُ والشِّعريّةُ في (المُقتَضَب) لِلمُبَرِّد :

اهتمَّ المُبَرِّدُ بِالشّواهد القُرآنيّة اهتمامًا كبيرًا ، حتّى إنّها لَتَفوقُ عندَهُ الشّواهدَ الشِّعريّةَ عددًا ؛ فقد أظهَرَت الإحصاءاتُ ما يأتي :

أ- أنّ عددَ الشّواهِدِ القُرآنيّةِ فيه هو (840) أربعونَ وثمانُمئةِ شاهِدٍ [6] .

ب- أنّ عددَ الشّواهِدِ الشِّعريّةِ فيه هو (700) سبعُمئةِ شاهدٍ [7] .

وإنّ هذا لَمِمّا يُحسَبُ لِلمُبَرِّدِ ولِكِتابِهِ الذي يُعَدُّ ثانيَ أهَمِّ الكُتُبِ النَّحويَّةِ بعدَ كتابِ سيبَوَيْهِ ؛ إذ سَجَّلَ (المُقتَضَبُ) سَبقًا لافتًا لِلنَّظَرِ في تفوُّقِ الشّواهِدِ القُرآنيّةِ على الشّواهِدِ الشِّعريّةِ ، وهذا ما لم يُؤْلَفُ قبلَهُ ولا بَعدَهُ كثيرًا ، كما أنّه يُشكِّلُ خَرقًا لِلقاعدةِ التي تتردَّدُ كثيرًا عندَ الباحثِينَ ، وهي أنّ النَّحويّينَ – ولا سيَّما أوائلُهم – لم يكونوا يَحفلونَ كثيرًا بالشّاهِدِ القُرآنيّ ، بل كانوا يُكثِرونَ مِن الشَّواهِدِ الشِّعريّةِ ويُقِلُّونَ مِن القُرآنيّةِ .

4) الشّواهِدُ القُرآنيّةُ والشِّعريّةُ في (شَرح قَطْرِ النَّدَى) لابنِ هِشامٍ الأنصاريّ :

أظهَرَت الإحصاءاتُ في هذا الكتابِ ما يأتي :

أ- أنّ عددَ الشّواهِدِ القُرآنيّةِ فيه هو (384) أربعةٌ وثَمانونَ وثلاثُمئةِ شاهدٍ .

ب- أنّ عددَ الشّواهِدِ الشِّعريّةِ فيه هو (150) خمسونَ ومئةُ شاهدٍ ، منها اثنانِ وخمسونَ شاهدًا مجهولةُ النِّسبةِ إلى قائلِيها .

والحَقُّ أنّ ابنَ هِشامٍ يُمَثِّلُ حالةً متقدِّمةً جدًّا من النّحويّينَ المُكثِرِينَ من الاحتجاجِ بِنصوصِ القُرآنِ الكريمِ ؛ فقد رأيْنا عددَ شواهِدِهِ في كتابِهِ المذكورِ آنِفًا يَربو على الضِّعفِ مِن عددِ شواهِدِ الشِّعرِ ، وهذا يُؤَكِّدُ ما نبَّهْتُ عليه قَريبًا من عدمِ دِقَّةِ ما أطلَقَهُ الكثيرُ من الباحثِينَ وهو أنّ عددَ الشّواهِدِ الشِّعريّةِ في مُصَنَّفاتِ النَّحوِ يَفوقُ عددَ الشّواهِدِ القُرآنيّةِ مُطلَقًا .

ويُلاحَظُ هنا أمرٌ آخَرُ ذو بالٍ ، هو أنّ المُصَنِّفِينَ في النّحوِ استمرُّوا حتّى أزمانٍ متأخِّرةٍ في إيرادِ الشَّواهِدِ المجهولةِ النِّسبةِ إلى قائلِيها ، حتّى إنّ مُؤَلَّفًا نحويًّا ليسَ بالكبيرِ كَ (شرحِ قَطرِ النَّدَى) تبلُغُ نِسبةُ ما فيه مِن هذه الأبياتِ اللقيطةِ ثُلُثَ مَجموعِ أبياتِهِ ، وهي نِسبةٌ مُرتفعةٌ جدًّا إذا ما قيسَتْ إلى تلك التّي ذكَرْناها في كتابِ سيبَوَيْهِ ومُفَصَّلِ الزَّمخشريّ مِن قَبلُ .

(2) مَواقِفُ النَّحويّينَ مِن الاحتِجاجِ بِشِعرٍ لم يُعرَفْ قائلُهُ :

نَصَّ جلالُ الدِّينِ السُّيوطيُّ (ت 911 هـ) على أنّه لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِشعرٍ أو نَثرٍ لا يُعرَفُ قائلُهُ ، ثُمَّ قالَ : " وكأَنَّ عِلَّةَ ذلك خَوفُ أن يكونَ لِمُوَلَّدٍ أو مَن لا يُوثَقُ بِفصاحتِهِ . ومِن هنا يُعلَمُ أنّه يُحتاجُ إلى معرفةِ أسماءِ شُعَراءِ العربِ وطبقاتِهم ؛ قالَ ابنُ النَّحّاسِ [8] في (التَّعليقة) [9] : أجازَ الكُوفيُّونَ إظهارَ (أَنْ) بعدَ (كَيْ) ، واستشهَدوا بقولِ الشّاعرِ :

أَرَدتَّ لِكَيْما أَنْ تَطيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ [10]

قالَ : والجوابُ : أنّ هذا البيتَ غيرُ معروفٍ قائلُهُ [11] ... وقالَ أيضًا : ذَهَبَ الكُوفيُّونَ إلى جوازِ دخولِ اللام في خبَرِ (لكِنّ) ، واحتَجُّوا بقولِ الشّاعرِ :

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ [12]

والجوابُ: أنّ هذا البيتَ لا يُعرَفُ قائلُهُ [13] ... وفي تَعاليقِ ابن هِشامٍ على الألفيّةِ[14] : استَدَلَّ الكُوفيُّونَ على جوازِ مَدِّ المقصورِ لِلضَّرورةِ بِقولِهِ :

قَدْ عَلِمَتْ أُخْتُ بَنِي السِّعْلاءِ

وَ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الْجَزَاءِ أَن نِّعْمَ مَأْكُولاً عَلَى الْخَوَاءِ

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ ومِنْ شيشَاءِ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ واللَهَاءِ [15]

فَمَدَّ (السِّعْلَى) و(الخَوَا) و(اللها) وهي مقصوراتٌ . قالَ : والجوابُ عندَنا : أنّه لا يُعلَمُ قائلُهُ ، فلا حُجَّةَ فيه .

لكِنْ ذَكَرَ في شَرحِهِ للشّواهِدِ [16] ما يُخالفُ ذلك ؛ فإنّه قالَ : طَعَنَ عبدُ الواحدِ الطّوّاحُ[17] في كتابِه (بُغيَة الآمِل) في الاستشهادِ بقولِه :

لا تُكْثِرَنْ إِنّي عَسِيْتُ صَائِمَا [18]

وقالَ : هو بيتٌ مجهولٌ لم يَنسبْهُ الشُّرّاحُ إلى أحدٍ ، فسقَطَ الاحتِجاجُ به . ولو صَحَّ ما قالَهُ لَسَقَطَ الاحتِجاجُ بِخمسينَ بيتًا من كتابِ سيبَوَيْهِ ؛ فإنّ فيه ألفَ بيتٍ قد عُرِفَ قائلوها ، وخمسينَ مجهولةَ القائلِينَ " [19] .

وحاوَلَ الإجابةَ عن شُبهةِ ابنِ هِشامٍ هذه أبو عبدِ اللهِ محمّدُ بنُ الطَّيِّبِ الفاسيُّ (ت1170هـ)، فذَكَرَ أنّ العُلَماءَ قالوا : إنّ " هذا الإلزامَ غيرُ لازمٍ ؛ لأنّ الواجبَ كونُ الشّاهدِ معروفَ الحالِ حالَ الاستِشهادِ به ، وطُرُوُّ الجهالةِ بِقائلِهِ بعدَ ذلك لِقُصورِ الهِمَمِ لا يَضُرُّ في ثبوت ما ثبتَ به حالَ معرفتِهِ . فسيبَوَيْهِ ما استَدَلَّ إلاّ بما كانَ معروفًا مشهورَ القائلِ في ذلك الوقتِ ، وما قامَتْ حُجَّتُهُ على مُخالِفِيهِ بتلك الشّواهدِ إلاّ وهي معروفةُ القائلِينَ لديهم ، مشهورةٌ في ما بينَهم ، ثُمّ بعدَ انقراض

ذلك العَصرِ وقُصورِ الهِمَمِ طرأَت الجهالةُ بِمَن قالَ تلك الخمسينَ شاهدًا ، فلا يُنقَضُ البنيانُ بعدَ ثبوتِهِ واستِقامتِه ، واللهُ أعلمُ " [20] .

و الذي أَراهُ أنّ في دفاعِ الفاسيّ الكثيرَ من الحماسةِ والاندفاعِ العاطفيَّيْنِ تجاهَ (الكتاب) وشواهدِهِ ؛ إذ لا يُمكِنُ إطلاقُ الحُكمِ بِأنّ كلَّ شواهدِ كتابِ سيبَوَيْهِ كانَتْ معلومةَ القائلِينَ في وقتِهِ؛ كيفَ ذلك ونحنُ نعلَمُ أنّ " الشِّعرَ جاءَهُم بِطريقِ الرِّوايةِ الشَّفويّةِ ، وقد تداوَلَهُ الرُّواةُ مُدَّةً طويلةً قبلَ تدوينِهِ ، فأصابَهُ ما أصابَهُ مِن تغييرٍ وتحريفٍ إمّا سَهوًا ونسيانًا ، أو قَصدًا ، وأدَّى إلى اختلافِ الرُّواةِ والعلماءِ في نسبةِ الشِّعرِ إلى قائلِيهِ ، فلم تتوصَّلْ أبحاثُهم إلى أجوبةٍ صريحةٍ في ما يتعلَّقُ بنقطتَيْنِ غامضتَيْنِ هما : نسبةُ القصائد ، وتحقيقُ صحَّتها . وكيف يُمكِنُهم ذلك وقد اختلفوا أحيانًا في اسمِ شاعرٍ كاختلافِهم مثلاً في اسم النّابغةِ الجعديّ ؟ " [21] .

ولا يَبْعُدُ أنّ قِسمًا مِن الشّواهدِ المجهولةِ النِّسبةِ " كانَ معروفًا وقتَ الاستشهادِ به ثُمّ نُسِيَ بِمرورِ الزَّمنِ وذهاب الذين كانوا يعرفونه . والدّليلُ على ذلك أنّ بعض الباحثِينَ استطاعوا معرفةَ قائلِي بعضِ أبياتِ سيبَوَيْهِ المجهولةِ ، كما لا يَبْعُدُ أنّ قِسمًا آخَرَ قد صُنِعَ على أيدي الرُّواةِ الوضّاعِينَ وجازَ على العلماءِ لِدقَّةِ الصَّنعةِ فيه " [22] .

" إنّ إغفالَ العلماءِ نسبةَ كثيرٍ من الشّواهدِ أدّى إلى وجودِ كثيرٍ منها مجهولة القائلِينَ ، وهذا يُؤدّي إلى دخولِ الكثير من الشّواهدِ المصنوعةِ لِلرُّواةِ ، أو شواهد الشُّعراءِ المُحدَثِينَ ، وفيه من المَضارّ على اللغةِ الشّيءُ الكثيرُ " [23] .

فقد تبيَّنَ مِمّا سبَقَ أنّ من أخطرِ ما يُخشَى على العربيّةِ مِن جَرّاءِ وجودِ الشّواهدِ غيرِ المنسوبةِ أن يتسلَّلَ إليها ما لا يُوثَقُ به من الشِّعرِ المصنوعِ أو شِعرِ المُوَلَّدِينَ والمُحدَثِينَ . وإذا كانَتْ كلمةُ العلماءِ مُجتمِعَةً على عدمِ جوازِ الاحتجاجِ بالشِّعرِ المصنوعِ ، فإنّا لا نعدمُ خِلافًا بينَهم في الاحتجاجِ بِشِعرِ المُوَلَّدِينَ . ويَكتسِبُ الأمرُ أهمّيَّةً زائدةً إذا عَلِمْنا أنّ أَشهَرَ خِلافٍ في هذا المجالِ خِلافُ مَنْ هو مِحوَرُ البَحثِ ، أعني الزَّمَخشريَّ .

مَذهَبُ الزَّمَخْشَرِيِّ في الاحتِجاجِ بِشِعرِ المُوَلَّدِينَ :

لخَّصَ السُّيوطيُّ الموقِفَ من شِعرِ المُوَلَّدِينَ بِما يُشعِرُ أنّ النحويّينَ مُجمِعونَ على عدمِ الاحتجاجِ به ، خلا ما كانَ مِن خَرقِ الزَّمخشريّ لهذا الإجماعِ ، إذ قالَ السُّيوطيُّ : " أجمعوا على

أنّه لا يُحتَجُّ بِكلامِ المُوَلَّدِينَ والمُحدَثِينَ في اللغة العربيّة . وفي (الكَشّاف) ما يقتضي تخصيصَ ذلك بِغيرِ أئمّةِ اللغةِ ورُواتِها ؛ فإنّه استشهَدَ على مسألةٍ بِقولِ حَبيبِ بنِ أوسٍ – يَعني أبا تَمّامٍ – ، ثُمّ قالَ : وهو وإن كانَ مُحدَثًا لا يُستَشهَدُ بِشِعرِهِ في اللغةِ فهو من عُلماءِ العربيّةِ، فاجعَلْ ما يقولُهُ بِمنزلةِ ما يَرويهِ ؛ ألا تَرَى إلى قول العلماءِ : الدّليلُ عليه بيتُ الحَماسَةِ ؟ ، فيقتنِعونَ بذلك لِتوثُّقِهم بروايتِهِ وإتقانِهِ "[24] [25] .

و استدلالُ الزَّمخشريِّ في هذه المسألةِ ظاهِرُ الضَّعفِ ؛ فكَونُ الرّاوي ثِقَةً شيءٌ وفَصاحتُهُ وسلامةُ سليقتِهِ شيءٌ آخَرُ ، والعلماءُ الذين وَثِقُوا في أبياتِ الحَماسةِ وفي رِوايةِ أبي تمّامٍ لها هم أنفُسُهم الذينَ اتّفقوا على عدمِ صِحَّةِ الاستشهادِ بِشِعرِهِ في اللغةِ ، وقد جعلوا الشّاعرَ إبراهيمَ بنَ هَرمةَ القُرَشِيَّ (ت 176 هـ) آخِرَ مَن يُستشهَدُ بِشِعرِهِ من الفُصَحاءِ غيرِ المُوَلَّدِينَ أو المُحدَثِينَ [26] .

ورَدَّ محمّدُ بنُ الطَّيِّبِ الفاسيُّ خَرْقَ الزَّمخشريِّ الإجماعَ الذي ذَكَرَهُ السُّيوطيُّ بِأنّه " لو فُتِحَ هذا البابُ لاحتُجَّ بكلِّ ما وقَعَ من شِعر المُحدَثِينَ بهذا الطّريقِ . وكم أخذَ النُّحاةُ واللغويّونَ على أبي تمّامٍ والمتنبّي وأضرابِهما من مَواضِعَ ولحَّنُوهم . وقالَ بعضُ أرباب الحواشي : ما ذَكَرَهُ في (الكَشّاف) ممنوعٌ ؛ لأنّ الإنسانَ قد يتساهلُ في ما يَنطِقُ به دونَ ما يَنقُلُهُ إذا كانَ عَدْلاً ... وقالَ البَهاءُ بن عَقيلٍ [27] في تفسيرِهِ : وقولُ أبي تمّامٍ ليسَ كرِوايتِهِ ؛ لِجوازِ صُدورِهِ عن اجتهادٍ أخطأَ فيه ، فالحُجَّةُ في ما رَواهُ لا في ما رآهُ " [28] .

واعتُذِرَ للزَّمخشريِّ بأنّه إنّما يَذكُرُ شِعرَ المُحدَثِينَ للاستئناسِ لا للاستشهادِ ؛ فهو لا يُثبِتُ لغاتٍ ولا قواعِدَ بِأقوالِ المُحدَثِينَ ، وإنّما يَستأنِسُ بِأقوالِ الموثوقِ بهم منهم لِتقريرِ الواردِ وتَقويَتِهِ [29] .

وهذه النّتيجةُ وإن أشعَرَتْنا شيئًا مّا بِأنّ مَوقِفَ الزَّمخشريِّ من شِعر المُوَلَّدِينَ ليسَ ذا خَطَرٍ كَبيرٍ ، غيرَ أنّها لا تَنفي إمكانَ أن يكونَ هناك عددٌ مِن الأبياتِ المُغفَلَةِ النِّسبةِ إلى قائلِيها في (المُفَصَّل) مِمّا اختَرَقَتْهُ هذه الشَّواهدُ المُوَلَّدَةُ استِئناسًا أو استشهادًا مُستقِلاً .

وبِتَتَبُّعي كلَّ شواهِدِ (المُفَصَّل) لم أعثُرْ إلاّ على ثمانيةِ شواهدَ انفَرَدَ الزَّمخشريُّ بِإيرادِها فيه غيرَ مُتابِعٍ فيها أحدًا مِمَّن قبلَهُ ، وليسَ في هذه الشّواهِدِ الثَّمانيةِ ما لا يُعرَفُ قائلُهُ سِوَى شاهِدَيْنِ اثنَيْنِ ، أَحدُهما :

لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى أَلاذَ بِخُفِّهَا بَقِيَّةُ مَنْقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِصِ

والشّاهِدُ فيه نَصبُ العربِ بِـ (لَدُنْ) كلِمَةَ (غُدْوَة) خاصَّةً ؛ تشبيهًا لِنونِها بالتّنوينِ [30] . ولم يُورِدِ الزَّمخشريُّ في هذا الموضعِ من (المُفَصَّل) شاهِدًا آخَرَ ، وهذا يَجعلُ الشُّكوكَ تَحومُ حولَ ذلك الشّاهِدِ المُرسَلِ ، وإن كُنْتُ أستبعِدُ كونَهُ مُوَلَّدًا ؛ لِتصديرِ الزَّمخشريِّ إيّاهُ بِقولِهِ : " وقد نَصَبَت العربُ بِها – يَعني (لَدُنْ) – (غُدْوَةً) خاصَّةً ، قالَ : ... " [31] ، ثُمّ ساقَ الشّاهدَ ، فنَسَبَ النَّصبَ إلى العربِ على أنّه من لُغاتِها ، ثُمّ أتى بالبيتِ مُقترِنًا بِذلك ، وهذا يُشعِرُ باطمِئنانِهِ إلى نسبةِ البيتِ إليهم . على أنّ هذا لا يَنفي الشّكَّ الذي يُمكِنُ أن يُوَلِّدَهُ الشّاهدُ الذي جاءَ مُستقلاً في دلالتِهِ على المسألةِ لا مُستأنَسًا به .

والشّاهِدُ الآخَرُ :

وَ قَدْ ذُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ وعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ

والشّاهِدُ فيه قولُهُ : الْمُجَرَّب ؛ إذ وَرَدَ على وزنِ اسمِ المفعولِ والمُرادُ به المَصدَرُ ، أي: التَّجرِبَةُ [32] .

على أنّ مَجيءَ هذا الشّاهِدِ هنا ليسَ بِذي شأنٍ ؛ إذ ليسَ هو بِالشّاهِدِ الوحيدِ في هذا البابِ، بل قد اكتنَفَتْهُ الشّواهدُ القُرآنيّةُ والشِّعريّةُ الكثيرةُ المنسوبةُ إلى قائلِيها ؛ فمِن ذلك قولُهُ تعالى : ﴿ **بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ** ﴾ (القلم : 6) ، وقولُ أُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلتِ :

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُمْسَانَا ومُصْبَحَنَا بِالْخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّي ومَسَّانَا [33]

وغيرُ ذلك [34] .

فتلخَّصَ لدينا أنّ ثَمَّةَ شاهدًا شِعريًّا مُرسَلاً واحدًا فقط انفرَدَ الزَّمخشريُّ بِإيرادِهِ أوّلَ مرَّةٍ يُخشَى أن يكونَ على مَذهَبِهِ في التّسامُحِ في إيرادِ شِعرِ المُوَلَّدِينَ . فالقضيّةُ محصورةٌ – إذن – في دائرةٍ ضيّقةٍ جدًّا لا تتعدّى مسألةً واحدةً ليسَتْ ذاتَ شأنٍ خطيرٍ ، وَسطَ مِئاتِ المسائلِ الأخرى .

(3) مَواقِفُ النَّحويّينَ مِن الاحتِجاجِ بالقِراءاتِ القُرآنيّةِ ولا سيَّما الشّاذَّةُ منها :

نَـصَّ عُلَمـاءُ القراءاتِ علـى أنّ ضـوابطَ القراءةِ الشّـاذّةِ ثَلاثـةٌ [35] ، أوَّلُهـا : مُخالَفـةُ رسمِ المُصحَفِ ؛ فما وافقَ خطَّهُ قُرِئَ به وصَحَّ ، وما كانَ غيرَ ذلك عُدَّ شاذًّا ، قالَ الفَرّاءُ (ت207هـ) : " اتِّباعُ المُصحَفِ إذا وجَدتُّ له وجهًا من كلامِ العربِ وقراءةِ القُرّاءِ أَحَبُّ إليَّ من خِلافِهِ " [36] . والضّـابطُ الثّاني : آحاديّةُ السَّنَدِ وعدَمُ تَواتُرِهِ . ومن النُّصوصِ القديمةِ التي تدلُّ على عَدِّ روايةِ الآحادِ شاذَّةً ما رُوِيَ عن نافِعِ بنِ أبي نعيمٍ (ت 169 هـ) أنّه قالَ : " أَدرَكْتُ عِدَّةً من التّابعِينَ ، فنظَرْتُ إلى ما اجتمعَ عليه اثنانِ منهم فأخَذْتُهُ ، وما شذَّ فيه واحدٌ تركْتُهُ " [37] . أمّا الضّابطُ الثّالثُ فَعَدَمُ مُوافَقَةِ العَرَبيَّةِ ولَو بِوَجْهٍ . والمقصودُ بِقولِهم : " ولَو بِوَجْهٍ " : وَجهٌ مّا " مِن وجوهِ النَّحوِ ، سَواءٌ كانَ أَفصَحَ أم فَصيحًا مُجمَعًا عليه أم مُختلَفًا فيه اختِلافًا لا يَضُرُّ مِثلُهُ إذا كانت القراءةُ مِمّا شاعَ وذاعَ وتلقّاهُ الأئمَّةُ بالإسنادِ الصَّحيحِ ؛ إذ هو الأصلُ الأعظمُ والرُّكنُ الأقوَمُ ... فكَم مِن قراءةٍ أنكرَها بعضُ أهلِ النَّحوِ أو كثيرٌ منهم ولم يُعتَبَرْ إنكارُهم ، بل أجمعَ الأئمَّةُ المُقتدَى بهم من السَّلَفِ على قبولِها " [38] .

وقد تحدَّثَ السُّيوطيُّ عن الاحتجاجِ بالقُرآنِ وقِراءاتِهِ ، فقالَ : " كلُّ ما وردَ أنّه قُرِئَ به جازَ الاحتجاجُ به في العربيّةِ ، سَواءٌ أكانَ مُتواترًا أم آحادًا أم شاذًّا " [39] . ثُمَّ ذكرَ أنّ النّاسَ أطبقوا على الاحتجاجِ بالقراءاتِ الشّاذَّةِ في العربيّةِ إذا لم تُخالِفْ قياسًا معروفًا ، بل لو خالَفَتْهُ لاحتُجَّ بها في مِثلِ ذلك الحرفِ بِعَيْنِهِ وإن لم يَجُز القياسُ عليه ، كما يُحتَجُّ بالمُجمَعِ على وُرودِهِ ومُخالفتِهِ القياسَ في ذلك الواردِ بِعَيْنِهِ ولا يُقاسُ عليه ، نحو (اسْتَحْوَذَ) و(يَأْبَى) . ثُمّ قالَ السُّيوطيُّ إنّه لا يَعلَمُ خِلافًا في الاحتجاجِ بالقراءة الشّاذَّةِ في النّحوِ وإن اختُلِفَ في الاحتجاجِ بها في الفِقهِ [40] .

مَوقِفُ الزَّمَخشريِّ من الاحتجاجِ بالقِراءاتِ :

سبَقَ أن ذكَرْتُ أنّ الزَّمَخشريَّ احتجَّ في (المُفَصَّل) بِخَمسٍ وأربعِينَ قراءةً قُرآنيَّةً بِغيرِ قِراءةِ حَفصٍ عن عاصمٍ لم أرَهُ يُبدي مَوقِفًا سَلبيًّا إزاءَها إلاّ أربَعًا منها عقَّبَ عليها بِما يُشعِرُ بِتضعيفِها وعدمِ قَبولِها . والغريبُ أنّ ثَلاثًا مِن هذه القِراءاتِ الأَربَعِ سَبعيّةٌ مُتواتِرَةٌ وليسَتْ شاذَّةً، على أنّه قد تقدَّمَ أنّ الإجماعَ مُنعَقِدٌ على الاحتِجاجِ بالقراءاتِ مُتواتِرِها وشاذِّها .

وفي الآتي بيانُ القِراءاتِ الأَربَعِ التي ضعَّفَها الزَّمَخشريُّ ، ونِسبتُها إلى القُرّاءِ :

1) قالَ في فَصلِ (خَبَر (ما) و(لا) المُشَبَّهَتَيْنِ بِـ (لَيْسَ)) : " هذا التَّشبيهُ لُغةُ أهلِ الحِجازِ ، وأمّا بَنُو تَميمٍ فيَرفَعونَ ما بَعدَهما على الابتداءِ ويَقرؤونَ : **{ مَا هَذَا بَشَرٌ }** (يوسف : 31) إلاّ مَن دَرَى كيفَ هي في المُصحَفِ " [41] .

وهذه القراءةُ شاذَّةٌ قَرَأَ بِها – زِيادةً على بَنِي تَميمٍ – الصَّحابيُّ عبدُ اللهِ بنُ مَسعودٍ τ (ت32 هـ) [42] .

2) قالَ في فَصلِ (العَطف على الضَّمير) : " ولا يُقالُ : مَرَرْتُ بِهِ وزَيْدٍ ، ولكِن يُعادُ الجارُّ . وقراءةُ حَمزةَ : **{ والْأَرْحَامِ }** (النِّساء : 1) لَيسَتْ بتلك القويَّةِ " [43] .

فقد صرَّحَ بأنَّ صاحِبَ القراءةِ هو حَمزةُ ، أي : حَمزَةُ بنُ حَبيبٍ الزَّيّاتُ الكُوفيُّ (ت156هـ) أَحدُ القُرّاءِ السَّبعةِ .

3) قالَ في فَصلِ (إدغام الضّاد) : " والضّادُ لا تُدغَمُ إلاّ في مِثلِها ، كقولِكَ : اقْبِض ضِعْفَهَا . وأمّا ما رواهُ أبو شُعَيْبٍ السُّوسيُّ عن اليَزيديِّ أنّ أبا عَمرٍو كانَ يُدغِمُها في الشِّينِ في قولِهِ تعالى : **{ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ }** (النُّور : 62) فما بَرِئَتْ مِن عَيبِ روايةِ أبي شُعَيبٍ " [44] .

و أبو شُعَيبٍ السُّوسيُّ (ت 261 هـ) الذي يَعيبُ الزَّمَخشريُّ هنا روايتَهُ هو أحدُ راويَيْ أبي عَمرو بنِ العلاءِ البَصريُّ (ت 154 هـ) ، والآخَرُ هو أبو عُمَرَ الدُّوريُّ (ت246هـ) ، ومعلومٌ أنّ أبا عَمرٍو إنّما هو أحدُ القُرّاءِ السَّبعةِ .

4) قالَ في فَصلِ (إدغام الفاء) : " والفاءُ لا تُدغَمُ إلاّ في مِثلِها ، كقولِهِ تعالى : **{ ومَا اخْتَلَفَ فِيهِ }** (البقرة : 213) . وقُرِئَ أيضًا : **{ نَخْسِفْ بِّهِمُ }** (سبأ : 9) ، بإدغامِها في الباءِ، وهو ضعيفٌ تَفَرَّدَ به الكِسائيُّ " [45] .

والكِسائيُّ المذكورُ هنا هو عليُّ بنُ حمزةَ الكِسائيُّ الكُوفيُّ (ت 189 هـ) أحدُ القُرّاءِ السَّبعةِ .

(4) الشَّواهِدُ الشِّعْرِيَّةُ المجهولةُ النِّسبةِ في (المُفَصَّل) لِلزَّمخشَرِيِّ الَّتي وُجِدَ ما يَقُومَ مقامَها مِن شَواهِدِ القُرآنِ وقِراءاتِهِ :

ذكَرْتُ في ما مضَى أنّ عِدَّةَ الشّواهِدِ الشِّعريَّةِ المجهولةِ النِّسبةِ في (المُفَصَّل) هي سبعةٌ وأربَعُونَ شاهِدًا ، وقد وَقَفْتُ على بدائلَ قُرآنيّةٍ للكثيرِ منها ، ولكِنّي ارتأَيْتُ – إنصافًا لِلزَّمخشريّ – ألاّ أذكُرَ في هذا الموضعِ من البحثِ إلاّ الشّواهدَ المجهولةَ النِّسبةِ التي أورَدَها الزَّمخشريُّ مُنفردةً ولم يَأتِ معها بأيّ شاهدٍ آخَرَ مِن القِراءاتِ أو الشِّعرِ المنسوبِ . وهذا يعني أنّ استِقصائي لن يَشمَلَ الشّواهدَ غيرَ المعروفةِ القائلِينَ التي ذُكِرَ معها شواهدُ من القُرآنِ وقراءاتِهِ أو من الشِّعرِ المنسوبِ إلى قائلِيهِ ؛ ذلك بأنّ المقصودَ يَحصلُ بِإيرادِ الموثوقِ فيه من الشّواهدِ في الاستدلالِ للمسألةِ المُعَيَّنةِ .

على أنّ من الضَّروريّ هنا التنبيهَ على ما دَعَا الزَّمَخشريَّ في بعضِ المَواطِنِ إلى الاكتِفاءِ بِإيرادِ الشّاهدِ المجهولِ النِّسبةِ لِلحُكمِ النَّحويّ المُعَيَّنِ وتَغاضيهِ عَمّا يُؤَيّدُ هذا الحُكمَ مِن شواهدِ القراءاتِ على الرَّغمِ مِن تأكُّدِ عِلمِهِ بِوجودِها ؛ فقد يكونُ سببُ ذلك تضعيفَهُ ذلك الحُكمَ النَّحويَّ ، فمِن غيرِ المُناسِبِ حينَئذٍ – بل مِن المُحرِجِ – إقحامُ ما يَشهَدُ له مِن قِراءةٍ قُرآنيّةٍ . على أنّ في ما مَضَى مِن البَحثِ ما يُثبِتُ خَطَلَ وِجهةِ الزَّمَخشريّ في تخطئةِ الأحكامِ النَّحويّةِ التي لها مِن شَواهدِ القِراءاتِ ما يُؤَيّدُها ، سَواءٌ أكانَت هذه القِراءاتُ مُتَواتِرةً أم شاذَّةً .

وبالسَّيرِ على منهجِ الاستِقصاءِ المذكورِ آنِفًا تبيَّنَ لي أنّ عددَ الشّواهدِ المجهولةِ النِّسبةِ التي أورَدَها الزَّمخشريُّ غُفلاً من أيّ شاهدٍ آخَرَ معها – وهناكَ من شواهدِ القُرآنِ وقراءاتِهِ ما يُمكِنُ أن يُعَوِّضَ عنها ويقومَ مقامَها – هو سبعةُ شواهِدَ فقط ، سأَسوقُها مُرَتَّبَةً بحسبِ تتابُعِها في (المُفَصَّل) ، ذاكِرًا مَواطِنَها وأسبابَ الاستشهادِ بها ، ثُمّ أُورِدُ ما وَقَفْتُ عليه من شواهدِ القُرآنِ وقراءاتِهِ المتواترةِ والشّاذَّةِ مِمّا يَصلحُ أن يكونَ بديلاً لها :

(1) أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ أَمْرٍ فَخَاصِمِ[46]

أورَدَهُ الزَّمخشريُّ في فَصلِ (توابِعِ المُنادَى) . والشّاهِدُ فيه : أنّ (أَخَا وَرْقَاءَ) لمّا كانَ وَصفًا لِلمُنادَى المفرَدِ المَبنيّ على الضَّمّ ومُضافًا ، كانَ منصوبًا حَتمًا [47] ، قالَ ابنُ يَعيشَ (ت 643 هـ) : " ولا يَجوزُ رفعُ هذه الصِّفةِ بِحالٍ ؛ لأنّ المُنادَى إذا وُصِفَ بالمُضافِ لم يَكُنْ فيه إلاّ النَّصبُ ، وذلك مِن قِبَلِ أنّ الصِّفةَ من تمام الموصوف لأنّها مُخصِّصةٌ للموصوف موضحةٌ له كتخصيصِ الألف واللام في نحو (الرَّجُل) و(الغُلام) ولذلك لا يجوزُ تقديمُها عليه ... وإذا

كانَتْ منزلتُها من الموصوف هذه المنزلة جازَ أن يُعتبَرَ فيها من الحُكمِ ما يُعتَبَرُ فيه ؛ فكما لم يَكُنْ في المُنادَى إذا كانَ مُضافًا إلاّ النَّصبُ نحو : يا غُلامَ زَيدٍ ، كذلك لا يكونُ في صفة المُنادَى إذا كانَتْ مُضافةً غيرُهُ كقولِك : يا زَيدُ أخانا " [48] .

البَديلُ القُرآنيّ :

يُمكِنُ أن يكونَ قولُهُ تعالى : ﴿ **إِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى بنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وعَلَى وَالِدَتِكَ** ﴾ (المائدة : 110) بديلاً من الشّاهدِ الشِّعريّ السّابقِ ؛ إذ تنطبِقُ عليه الشُّروطُ التي ذكَرَها الزَّمخشريُّ وابنُ يَعيشَ ، فتابِعُ المُنادَى هنا هو (بن مَريَمَ) ، وهو صِفةٌ مُضافةٌ [49] تَصِفُ (عيسى) عليه السَّلامُ وهو مُنادًى مُفرَدٌ مَبنيٌّ على الضَّمِّ المُقَدَّرِ لأنّه اسمٌ مقصورٌ ، فوَجَبَ نَصبُ (بن مَريَمَ) .

(2) ويَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وعَامِرًا قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ [50]

أورَدَهُ الزَّمخشريُّ في موضوعِ المفعولِ فيه ، في فَصلِ (خروج الظَّرفِ عن الظَّرفيّةِ). والشّاهِدُ فيه : قولُهُ : شَهِدْنَاهُ ؛ إذ نَصَبَ ضميرَ (اليوم) تشبيهًا له بالمفعولِ به اتِّساعًا ، ولو جَعَلَهُ ظَرفًا لَقالَ : شَهِدْنَا فيهِ [51] .

البَديلُ القُرآنيّ :

البَديلُ القُرآنيُّ من الشّاهِدِ الشِّعريّ المجهولِ النِّسبةِ هو قولُهُ تعالى : ﴿ **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** ﴾ (البقرة : 185) ، والشّاهدُ فيه هو الهاءُ في (فَلْيَصُمْهُ) .

و قد بيَّنَ أبو البقاءِ العكبريُّ (ت 616 هـ) بِوضوحٍ انطباقَ هذا الشّاهِدِ القُرآنيِّ على ما نحنُ بِصَدَدِ البَحثِ فيه ، فقالَ : " (الشَّهْرَ) ظَرفٌ ، أو مفعولٌ به على السَّعَةِ ... والهاءُ في (فَلْيَصُمْهُ) ضميرُ (الشَّهْرَ) ، وهي مفعولٌ به على السَّعَةِ وليسَتْ ظَرفًا ؛ إذ لو كانَتْ ظَرفًا لَكانَتْ معها (في) ، لأنَّ ضَميرَ الظَّرفِ لا يكونُ ظَرفًا بنفسِهِ " [52] .

و الزَّمخشريُّ نفسُهُ أورَدَ هذا الشّاهِدَ القُرآنيَّ في تفسيرِهِ وتكلَّمَ عليه بِما يُوهِمُ خِلافَ ما قَعَّدَهُ في (المُفَصَّل) ، إذ قالَ في (الكَشّاف) عندَ تفسيرِ الآيةِ المُتَضَمِّنةِ لِلشّاهِدِ : " ﴿ **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** ﴾ : فَمَن كانَ شاهِدًا ، أي : حاضِرًا مُقيمًا غيرَ مُسافِرٍ في الشَّهرِ ، فلْيَصُمْ

فيه ولا يُفطِرْ . و(الشَّهْرَ) منصوبٌ على الظَّرفِ ، وكذلك الهاءُ في (فَلْيَصُمْهُ) ، ولا يكونُ مفعولاً به كقولِكَ : شَهِدتُّ يومَ الجمعةِ ؛ لأنَّ المُقيمَ والمُسافِرَ كِلاهُما شاهِدانِ لِلشَّهرِ "[53] .

وقد تسبَّبَتْ هذه المُفارَقةُ في كلامِ الزَّمخشريِّ في أن رَدَّ عليه بعضُ المُشتغِلِينَ بالتّفسيرِ مثل السَّمينِ الحلَبيِّ (ت 756 هـ) الذي قالَ : " وفي قولِهِ : (الهاء المنصوبة على الظَّرف) نظَرٌ لا يَخفَى ؛ لأنّ الفعلَ لا يتعدَّى بِضميرِ الظَّرفِ إلاّ بـ (في) ، اللهمَّ إلاّ أن يُتَوَسَّعَ فيه فيُنصَبَ نَصبَ المفعولِ به ، وهو قد نصَّ على أنّ نَصبَ الهاءِ أيضًا على الظَّرفِ " [54] .

وما قد يَبدو تناقُضًا لأوَّلِ وَهلةٍ بينَ هذا الكلامِ وما في (المُفَصَّل) ليسَ كذلك عندَ التّأمُّلِ والتّمحيصِ ؛ إذ يُمكنُ توجيهُ قولِ الزَّمخشريِّ في (الكَشّاف) : " ولا يكونُ مفعولاً به " على أنّ المقصودَ به الاسمُ الظّاهرُ (الشَّهر) لا الضَّميرُ المُتَّصِلُ بـ (فَلْيَصُمْهُ) ؛ بِدليلِ أنّه نَصَّ على أنّ كُلاًّ من الاسمِ الظّاهرِ والضَّميرِ منصوبٌ على الظَّرفِ ، في حينِ أنّه اكتفَى بالنَّصِّ على عدمِ جوازِ كونِ (الشَّهر) مفعولاً به ولم يَنُصَّ على هذا الحُكمِ في الضَّميرِ المُتَّصِلِ . فبانَ بِهذا أن ليسَ في كلامِ الزَّمخشريِّ ما يَدفَعُ أن يكونَ ذلك الضَّميرُ ظَرفًا خُرِجَ به عن الظَّرفيّةِ إلى المفعوليّةِ على سبيل الاتِّساع ، فيكون الخلافُ بين كلامِهِ في الكِتابَيْنِ لَفظيًّا .

(3) هُمُ الآمِرُونَ الْخَيْرَ والْفَاعِلُونَهُ [55]

أوردَ الزَّمخشريُّ هذا الشّاهدَ في موضوعِ المجروراتِ ، في فَصلِ (الإضافة إلى الضَّمير) . والشّاهدُ فيه : قولُهُ : الْفَاعِلُونَهُ ، إذ جَمَعَ النُّونَ والضَّميرَ ضرورةً ، والقياسُ : الفاعِلُوهُ [56] . وعَقَّبَ الزَّمَخشريُّ على الشّاهدِ بِأنّه " مِمّا لا يُعمَلُ عليه " [57] .

وهذا الشّاهدُ اللقيطُ مِثالٌ جيّدٌ لِما ذُكِرَ سابقًا مِن أنّ أشَدَّ ما يُخشَى مِن الشَّواهدِ المجهولةِ النِّسبةِ إمكانُ تسلُّلِ المصنوعِ أو المُوَلَّدِ إليها ، فقد قالَ عنه سيبَوَيْهِ : " زعموا أنّه مصنوعٌ "[58] .

البَديلُ مِن القِراءات :

لم أَجِدْ بَديلاً من هذا الشّاهدِ إلاّ قِراءةً شاذَّةً لِقولِهِ تعالى : ﴿ **قَالَ هَلْ أَنْتُم مُّطَّلِعُونَ** ﴾ (الصّافّات : 54) ، والقراءةُ هي : **{ مُّطْلِعُونِ }** [59] .

و قد ذَكَرَ الزَّمخشريُّ هذه القِراءةَ الشّاذَّةَ في تفسيرِهِ في أثناءِ حديثِهِ عن الآيةِ المذكورةِ ، رادًّا إيّاها وحاكِمًا عليها بِالضَّعفِ ، إذ قالَ : " وقُرِئَ : **{ مُّطْلِعُونِ }** ، بِكَسرِ النُّونِ ، أرادَ : مُطْلِعُونَ إيّايَ ، فوَضَعَ المُتَّصِلَ مَوضِعَ المُنفصِلِ ، كقولِهِ :

هُمُ الآمِرُونَ الْخَيْرَ والْفَاعِلُونَهُ

أو شَبَّهَ اسمَ الفاعلِ في ذلك بالمُضارعِ لِتَآخٍ بينَهما ، كأنّه قالَ : تُطْلِعُون . وهو ضعيفٌ لا يَقَعُ إلاّ في الشِّعرِ " [60] . فالزَّمخشريُّ هنا يُضَعِّفُ القراءةَ والشّاهدَ الشِّعريَّ مَعًا .

على أنّ السَّمينَ الحلبيَّ ذَكَرَ مَن وجَّهَ هذه القراءةَ وما وجَّهَها به ، فقالَ : " قد رَدَّ النّاسُ... هذه القراءةَ من حيثُ الجَمعُ بينَ النُّونِ وضميرِ المتكلِّمِ ؛ إذ كانَ قياسُها : مُطْلِعِيَّ ، والأصلُ : مُطْلِعُويَ ، فأُبدِلَ وأُدغِمَ ، نحو : جاءَ مُسْلِمِيَّ العاقِلُونَ ، وقولِهِ عليه السَّلامُ : **((أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ ؟))** [61] . وقد وجَّهَها ابنُ جِنّي على أنّه أُجرِيَ فيها اسمُ الفاعلِ مجرَى المُضارعِ، يَعني في إثباتِ النُّونِ مع الضَّميرِ " [62] .

وعلى الرَّغمِ مِن التِماسِ ابنِ جِنّي (ت 392 هـ) التَّوجيهَ لهذه القراءةِ – على ما ذَكَرَ السَّمينُ – انتهَى به الأمرُ إلى تَضعيفِها [63] كما ضَعَّفَها سَلَفُهُ الزَّمَخشريُّ .

(4) فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ [64]

أوردَ الزَّمخشريُّ هذا الشّاهدَ في موضوعِ المجروراتِ ، في فَصلِ (الفَصل بينَ المُضاف والمُضاف إليه) . والشّاهدُ فيه : قولُهُ : زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ ؛ إذ فَصَلَ بينَ المُضافِ (زَجَّ) والمُضافِ إليه (أَبِي مَزَادَهْ) بِمَفعولِ المُضافِ (الْقَلُوصَ)[65] . وذَكَرَ الزَّمَخشريُّ أنّ هذا الشّاهدَ وقَعَ في بعضِ نُسَخِ كتابِ سيبَوَيْهِ ، وأنّ هذا الأخيرَ " بَريءٌ من عُهدَتِهِ " [66] . وحَكَمَ ابنُ يَعيشَ على الشّاهدِ بالضَّعفِ وأنّ نَقلَهُ عن سيبَوَيْهِ لم يَصِحَّ [67] .

البَديلُ مِن القِراءات :

البَديلُ قِراءةٌ سَبعيَّةٌ مُتواتِرَةٌ ، انفرَدَ بها مِن السَّبعةِ ابنُ عامرٍ (ت 118 هـ) ، وهي تتعلَّقُ بِقولِهِ تعالى : ﴿ **وكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ** ﴾ (الأنعام : 137)، وقراءةُ ابنِ عامرٍ هي: **{ وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ}**[68] .

وتَجَرَّأَ الزَّمخشريُّ فَرَدَّ هذه القراءةَ في تفسيرِهِ نابزًا إيّاها وصاحِبَها بِأقبحِ الأوصافِ ، إذ قالَ : " أمّا قراءةُ ابنِ عامرٍ : **{ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ }** – بِرَفعِ (القَتل) ، ونَصبِ (الأولاد) ، وجَرِّ (الشُّرَكاء) ، على إضافةِ (القَتل) إلى (الشُّرَكاء) والفَصلِ بينَهما بِغيرِ الظَّرفِ – فشيءٌ لو كانَ في مكانِ الضَّروراتِ – وهو الشِّعرُ – لَكانَ سَمجًا مردودًا ، كما سمجَ ورُدَّ :

زَجَّ الْقَمِيصَ أَبِي مَزَادَهْ

فكيفَ به في الكلامِ المنثورِ ، فكيفَ به في القُرآنِ المُعجِزِ بِحُسنِ نَظمِهِ وجزالتِهِ ؟ . والذي حَمَلَهُ على ذلك أن رأَى في بعضِ المصاحفِ (شُرَكَائِهِمْ) مكتوبًا بالياءِ ، ولو قَرَأَ بِجَرِّ (الأولاد) و(الشُّرَكاء) – لأنّ الأولادَ شُركاؤُهم في أموالِهم – لَوَجدَ في ذلك مَندوحةً عن هذا الارتكابِ"[69] .

فالزَّمخشريُّ هنا يَنبزُ قارئَ هذه القراءةِ ابنَ عامرٍ ويَغمِزُهُ بأنّه تَوهَّمَ فيها وأخطأَ ، ثُمَّ يتمنَّى عليه أن لَو كانَ قرأَ الآيةَ على وَجهٍ رآهُ أَوفَقَ مِمّا قرأَهُ عليه ، وكأنَّ ابنَ عامرٍ كانَ يَقرأُ بِالتَّشهّي والاستنباطِ المُجَرَّدَيْنِ من الرِّوايةِ والإسنادِ اللذَيْنِ هما أَهَمُّ ما يُميِّزُ القراءةَ المقبولةَ عندَ العُلَماءِ .

وكانَ مَوقِفُ الزَّمخشريِّ مِن القِراءةِ وكذلك مَواقِفُ آخَرِينَ منها مِمّا دَفَعَ السَّمينَ الحلبيَّ إلى الانتصارِ لها ولِصاحبِها ، إذ قالَ مُدافِعًا : " وهذه القراءةُ متواترةٌ صحيحةٌ . وقد تجرَّأَ كثيرٌ من النّاسِ على قارئِها بِما لا ينبغي ، وهو أعلى القُرّاءِ السَّبعةِ سندًا وأقدَمُهم هِجرةً ... وهذه الأقوالُ ... لا ينبغي أن يُلتَفَتَ إليها لأنّها طَعنٌ في المُتواترِ وإن كانَتْ صادرةً عن أئمَّةٍ أكابِرَ . وأيضًا فقد انتصرَ لها مَن يُقابِلُهم وأوردَ مِن لِسانِ العربِ نَظمِهِ ونَثرِهِ ما يَشهَدُ لِصِحَّةِ هذه القراءةِ لُغةً "[70] .

وكذلك تعقَّبَ أبو حيّانَ الأندلسيُّ (ت 745 هـ) الزَّمخشريَّ بقولِهِ : " وأعجَبُ لِعجميٍّ ضعيفٍ في النَّحوِ يَرُدُّ على عربيٍّ صريحٍ مَحضَ قراءةٍ متواترةٍ موجودٍ نظيرُها في لسانِ العربِ في غيرِ ما بيتٍ . وأعجَبُ لِسوءِ ظنِّ هذا الرَّجُلِ بالقُرّاءِ الأئمَّةِ الذينَ تخيَّرَتْهُم هذه الأُمَّةُ لِنقلِ كتابِ اللهِ شرقًا وغربًا ، وقد اعتمدَ المُسلِمُونَ على نقلِهم لِضبطِهم ومَعرفَتِهم وديانتِهم "[71] .

(5) **أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ** [72]

أوردَ الزَّمخشريُّ هذا الشّاهدَ في موضوعِ الجُموعِ مِن الأسماءِ ، في فَصلِ (جَمع المُؤَنَّث) . والشّاهدُ فيه : قولُهُ : بَيَضَات ؛ فقد فَتَحَ العَيْنَ منها على لُغةِ هُذَيْلٍ التي تَفتحُ العَيْنَ في جَمعِ (فَعْلَة) صَحيحًا كانَ أو مُعتَلاً ، مع أنّ القِياسَ هو التَّسكينُ في المُعتَلِّ [73] .

البَديلُ مِن القِراءات :

يُمكِنُ عَدُّ القراءةِ الشّاذَّةِ لِكلٍّ مِن آيَتَي سورةِ النُّور الآتي ذِكْرُهما بديلاً مُطابِقًا لِلحالةِ التي نحنُ بِصددِها ، والآيتانِ هما : قولُهُ تعالى : ﴿ **أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ** ﴾ (النُّور : 31) ، و: ﴿ **ثَـلَاثُ عَـوْرَاتٍ لَّكُـمْ** ﴾ (النُّور : 58) ، والقراءةُ الشّاذَّةُ لهما هي : **{ عَوَرَاتِ النِّسَاءِ }** ، و: **{ ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ لَّكُمْ }** [74] .

والغريبُ أنّ الزَّمخشريَّ كانَ قد عَرَضَ لِذِكرِ هذه القراءةِ في تفسيرِهِ عندَ كلامِهِ على أُولَى الآيتَيْنِ مُعَلِّقًا عليها بِقولِهِ : " وهي لُغةٌ لِهُذَيْلٍ " [75] . فاكتفَى بِذِكرِ القراءةِ ونِسبتِها إلى هُذَيْلٍ مِن غير تعرُّضٍ لها بِرَدٍّ أو تضعيفٍ ، كما أنّه كانَ قد اكتفَى في (المُفَصَّل) بِذِكرِ الشّاهدِ المجهولِ ونِسبتِهِ إلى هُذَيْلٍ .

وعلَّقَ السَّمينُ الحلبيُّ على هذه القراءةِ بِقولِهِ : " نقَلَ ابنُ خالَوَيْهِ أنّها قراءةُ ابنِ أبي إسحاقَ والأعمَشِ ، وهي لغةُ هُذَيْلِ بنِ مُدْرِكَةَ ... وجعَلَها ابنُ مُجاهدٍ لَحْنًا وخطأً ، يعني : مِن طريقِ الرِّوايةِ ، وإلاّ فهي لُغةٌ ثابتةٌ " [76] . وقالَ عنها أيضًا : " وهي لُغةُ هُذَيْلٍ وبني تَميمٍ ، يَفتَحونَ عَيْنَ (فَعلات) واوًا أو ياءً " [77] .

فليسَ ثَمَّةَ مُسَوِّغٌ لِتلحينِ هذه القراءةِ أو تخطئتِها ما دامَ اثنانِ مِن ثِقاتِ القُرّاءِ – وهما ابنُ أبي إسحاقَ الحَضرميُّ (ت 117 هـ) والأعمشُ (ت 148 هـ) – قد قَرَآ بها ، وما دامَتْ لُغةَ قبيلتَيْنِ كبيرَتَيْنِ هما هُذَيْلٌ وتَميمٌ . أمّا ما قيلَ مِن أنّ الواوَ تنقلِبُ ألِفًا لِتَحَرُّكِها وانفِتاحِ ما قَبلَها ، فليسَ بِدليلٍ ؛ لأنّ في اللغةِ ما صَحَّ فيه حرفُ العِلَّةِ مع قِيامِ مُوجِبِ الإعلالِ ، نحو (عَوِرَ) و(عَينَ) و(غَيِدَ) ، ولم يَعتَرِضْ عليها أحدٌ مِن اللغويّينَ . ثُمَّ إنّ حرَكَةَ الواوِ عارِضَةٌ في الجَمعِ ، وهُم – في أكثرِ الأحيانِ – لا يَعتَدُّونَ بالحركاتِ العارضةِ [78] .

(6) كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ (79)

أوردَ الزَّمخشريُّ هذا الشّاهدَ في قِسمِ الأسماءِ ، في موضوعِ العَدَد ، في فَصلِ (ما شَذَّ مِن مُمَيّزِ العَدَد) . والشّاهدُ فيه : قولُهُ : بَطْنِكُمْ ؛ إذ وضَعَ (البَطْن) مَوضِعَ (البُطُون) اجتزاءً بالمُفرَدِ عن الجَمعِ (80) .

البَديلُ القُرآنيّ :

ثَمَّةَ بديلٌ قُرآنيٌّ صريحٌ في هذه المسألة . والغريبُ أنّ الزَّمخشريَّ ذَكَرَهُ في تفسيرِهِ لكِنَّهُ لم يُكلّفْ نفسَهُ عَناءَ استبدالِهِ بِشاهدِهِ اللقيطِ في (المُفَصَّل) ؛ إذ قالَ في أثناءِ تفسيرِهِ قولَهُ تعالى: ﴿ **خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وعَلَى سَمْعِهِمْ وعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ** ﴾ (البقرة : 7) : " وَحَّدَ السَّمعَ كما وَحَّدَ البَطنَ في قولِهِ :

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا

يَفعَلونَ ذلك إذا أُمِنَ اللبسُ ، فإذا لم يُؤْمَنْ كقولِكَ : فَرَسُهُم ، وثَوبُهُم ، وأنتَ تُريدُ الجَمعَ ، رَفضوهُ " (81) .

(7) وَدَعْ ذَا الْهَوَى قَبْلَ الْقِلَى تَرْكُ ذِي الْهَوَى

مَتِينَ الْقُوَى خَيْرٌ مِنَ الصَّرْمِ مَزْدَرَا (82)

أوردَ الزَّمخشريُّ هذا الشّاهدَ في قِسمِ المُشتَرَكِ ، في موضوعِ إبدالِ الحُروفِ ، في فَصلِ (إبدال الصّاد) . والشّاهدُ فيه : قولُهُ : مَزْدَرَا ؛ إذ أَبدَلَ الصّادَ زايًا ، والأصلُ (مَصْدَرَا) ، وهي لغةُ فُصَحاءَ مِن العربِ (83) .

و أشارَ إلى هذه المسألةِ عددٌ من العُلَماءِ عندَ بَحثِهم في الأصواتِ المُستَحسَنةِ التي تَكثُرُ في كلامِ العربِ وتُستَحسَنُ قراءةُ القُرآنِ الكريمِ بها ، فذكَروا أنّ منها " الصّاد التي كالزّاي ، وهي صادٌ مجهورةٌ مُفَخَّمَةٌ تَرِدُ في الصّادِ السّاكنةِ التي تَليها الدّالُ ... فإذا سُكِّنَت الصّادُ ضَعُفَتْ، فيُحَوِّلونَها في بعضِ اللغاتِ زايًا ، فإذا تحرَّكَتْ رَدُّوها إلى لفظِهم ، مثل قولِهم : فُلانٌ يَزْدُقُ في كلامِه ، فإذا قالوا : صَدَقَ ، قالُوها بِالصّادِ لتحرُّكِها " (84) .

وعلَّلَ الدّكتور أحمد عَلَم الدِّين الجندي إبدالَ الصّادِ السّاكنةِ التي بعدَها دالٌ زايًا بأنّ هذه الصّادَ " مُطبَقَةٌ مهموسةٌ رِخوةٌ ، وهي مُجاورةٌ لِلدّالِ وهي مجهورةٌ شديدةٌ غيرُ مُطبَقَةٍ ، فهُما حَرفانِ مُتخالِفانِ ، ولِهذا أبدَلوا من الصّادِ زايًا خالصةً ؛ لأنّ الزّايَ من مخرجِ الصّادِ وأُختُها في الصَّفيرِ ، وفي نفسِ الوقتِ هي تتَّفِقُ مع الدّالِ التي تُجاوِرُها في الجَهرِ ، فيتجانَسُ الصَّوتانِ ... وقد يَخطُرُ سؤالٌ مُؤدّاهُ : لِمَ اشترطوا وُقوعَ الصّادِ ساكنةً حتّى تَتِمَّ عمليّةُ الإبدالِ ؟ . والجوابُ : أنّ الصّادَ لو تحرَّكَتْ يكونُ بينَها وبينَ الدّالِ حاجِزٌ وهو الحركةُ ، والحرفُ إذا تحرَّكَ قَوِيَ بالحركةِ فلا يُقلَبُ " (85) .

البَديلُ مِن القِراءات :

وَقَفْتُ على عددٍ من القراءاتِ القُرآنيّةِ يُمكِنُ أن تكونَ بَدائلَ مُناسِبةً مِن الشّاهِدِ المجهولِ النِّسبةِ في (المُفَصَّل) . ومن ذلك القراءةُ التي وَرَدَتْ في قولِه تعالى : ﴿ **قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ** ﴾ (القصص : 23) ، قالَ أبو البَقاءِ العكبريُّ : " (يُصْدِرَ) يُقرَأُ بِصادٍ خالصةٍ، وبِزايٍ خالصةٍ لِتُجانِسَ الدّالَ . ومنهم مَن يَجعلُها بينَ الصّادِ والزّايِ لِيُنَبِّهَ على أصلِها " (86) .

و يبدو أنّ قَلبَ الصّادِ زايًا خالصةً إنّما يَقَعُ في غيرِ المُتواتِرِ من القِراءاتِ ؛ فقد حَصَرَ ابنُ الجزريّ (ت 833 هـ) مسألةَ الصّادِ السّاكنةِ قبلَ الدّالِ في مواطِنِ وُرودِها في القُرآنِ وأورَدَ وَجهَيْنِ لِلقراءةِ فيها هما : القِراءةُ بالصّادِ الخالصةِ ، والقِراءةُ بِإشمامِ الصّادِ زايًا ، ناسِبًا إيّاهما إلى القراءاتِ المُتواترةِ ، ولم يتطرَّقْ إلى وجهِ قراءةِ الصّادِ زايًا خالصةً (87) .

غيرَ أنّي ألفَيْتُ ابنَ مُجاهِدٍ (ت 324 هـ) يَنسِبُ هذه القراءةَ إلى بعضِ القُرّاءِ السَّبعةِ، إذ قالَ : " وكانَ الفَرّاءُ يَحكي عن حَمزةَ : (الزِّرَاط) بالزّاي خالِصَةً ، ويَحكي ذلك في الصّادِ السّاكنةِ فقط ، فإذا تحرَّكَتْ لم يَقلِبْها زايًا " (88) .

هذا ما تَيَسَّرَ لي الوقوفُ عليه في (المُفَصَّل) مِن شَواهِدِ الشِّعرِ المجهولةِ النِّسبةِ التي وَجَدتُّ ما يَقُومَ مقامَها مِن شَواهِدِ القُرآنِ وقِراءاتِهِ . ولا شَكَّ في أنَّ الأَوْلَى لِلدَّرسِ النَّحْوِيِّ والأَجْدَى عليهِ التَّخَلّي عن تلك الشَّواهِدِ الشِّعريَّةِ اللقيطةِ ، وإحْلالُ شَواهِدِ القِراءاتِ مَحَلَّها ؛ إذ إنَّ هذه لا تَخلُو : إمّا أن تكونَ مُتَواتِرةً ، فهي في أَعلَى مَراتِبِ الإسنادِ وأَوثَقِها ، وهي – مِن ثَمَّ – أَرفَعُ الحُجَجِ مَنزِلةً ، وإمّا أن تكونَ شاذَّةً ، فهي وإنْ تَكُنْ أَقَلَّ مَرتَبَةً مِن سابِقَتِها مِن حيثُ الإسنادُ أَو المَوثوقيَّةُ

فلا رَيْبَ في أَنَّها أَقوَى حُجَّةً مِن الشِّعرِ المجهولِ النِّسبةِ ؛ إذ يَكفيها أنَّها مَنسوبةٌ إلى قُرّاءٍ بِأَعيُنِهم ، مَعلومةٍ تَراجمُهم ، مُستَفيضَـةٍ في النّاسِ أخبارُهُم . بل إنّ الواجِبَ تَقديمُ شَواهِدِ القُرآنِ وقِراءاتِهِ على شَواهِدِ الشِّعرِ مُطلَقًا سَواءٌ أكانَتْ أبياتًا مَنسوبَةً أَم غيرَ مَنسوبةٍ؛ فكلٌّ ما هو مِن كَلامِ رَبِّ العالَمِينَ أو مِمّا يتعلَّقُ به بِسَببٍ لا يُدانيهِ كَلامُ مَخلوقٍ ولا يُقارِبُهُ .

هَوامِشُ البَحث

(1) يُنظر : (الدِّراسات النّحويّة واللغويّة عند الزّمخشريّ) لِلدّكتور فاضل السّامرّائيّ : 110 – 111.

(2) (الشّواهد والاستشهاد في النّحو) لِعبد الجبّار النّايلة : 29 .

(3) يُنظر : المصدر نفسه : 46 ، 122 .

(4) يُنظر : (منهج سيبَوَيْه في الاستشهاد بالقرآن الكريم) لِلدّكتور سليمان يوسف خاطر : 274 .

(5) يُنظر : (شواهد الشِّعر في كتاب سيبَوَيْه) لِلدّكتور خالد عبد الكريم جمعة : 12 – 13 .

(6) يُنظر : (المبرّد – حياته وآثاره من خلال كتابه المُقتضَب) لِلدّكتور جمعة المبروك عون : 290 .

(7) يُنظر : المصدر نفسه : 310 .

(8) هو أبو عبد الله بهاء الدِّين محمّد بن إبراهيم المعروف بابن النّحّاس الحلبيّ ، شيخ الدِّيار المصريّة في العربيّة . لم يُعرَفْ له تصنيفٌ إلاّ ما أملاهُ شرحًا لِكتاب (المُقَرّب) لابن عصفور الإشبيليّ . تُوُفِّيَ سنةَ ثَمانٍ وتِسعينَ وسِتِّمِئةٍ (698 هـ) . يُنظر : (بُغية الوُعاة في طبقاتِ اللغَويّينَ والنُّحاة) لِجَلال الدِّين السّيوطيّ : 1 / 13 – 14 .

(9) هي شَرحُ (المُقَرّب) لابن عُصفور ، المُسَمَّى (التَّعليقَة) .

(10) بيتٌ مجهولُ القائل ، وهو مِن شواهِد (الإنصاف في مَسائلِ الخِلاف بينَ البَصريّينَ والكوفيّين) لأبي البركات الأنباريّ : 466 ، و(شَرح المُفَصَّل لِلزَّمخشريّ) لابن يَعيش : 4 / 230 ، و(الجَنَى الدّاني في حروف المعاني) لِلمُراديّ : 278 . والقِربَة : جِلدُ ماعزٍ أو نحوه يُتَّخَذُ لِلماء . والشَّنُّ : القِربَة البالية . والبَلقَع : الخالي .

(11) يُنظر : (شَرحُ المُقَرّب المُسَمَّى التَّعليقَة) لابن النّحّاس الحَلَبيّ : 2 / 863 – 864 .

(12) عجُزُ بيتٍ مجهولِ القائل ، وصَدرُهُ :

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي

و هو مِن شواهِد (شَرح المُفَصَّل لِلزَّمخشريّ) : 4 / 532 ، والجَنَى الدّاني في حروف المعاني : 556 – 557 . والعَميدُ : الذي أضناهُ العِشقُ .

(13) يُنظر : شَرحُ المُقَرّب المُسَمَّى التَّعليقَة : 1 / 443 – 444 .

(14) كتابٌ لابنِ هشامٍ غيرُ مَطبوعٍ ، وهو غيرُ كِتابِهِ المطبوع (أوضَح المَسالِك إلى ألفيّة ابن مالِك) .

(15) الرَّجَز منسوبٌ إلى أبي المِقدام في (سِمْط اللآلي) لأبي عُبَيْدٍ البَكريّ : 2 / 874 ، و(الدُّرَر اللوامع على همع الهوامِع شرح جَمع الجوامع) لِلشّنقيطيّ : 6 / 223 ، وبِلا نِسبةٍ في (المقصور والممدود) لأبي العبّاسِ بن ولاّد : 301 ، و(المقصور والممدود) لأبي عليٍّ القاليّ : 67 .

(16) يعني كتابَ ابن هشامٍ (تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد) ، والنقلُ فيه : 313 .

(17) في (كشف الظُّنون عن أسامي الكُتُبِ والفُنون) لِحاجي خَليفة : 1 / 247 : " الطَّوّاخ " بالخاءِ المُعجَمَة . وفي (خِزانة الأدَب ولُبّ لُبابِ لِسانِ العرب) لِعبد القادر البغداديّ : 9 / 317 : " عبد الواحد الطَّرّاح في كتابِهِ (بُغيَة الآمِل ومُنْيَة السّائل) " .

(18) الرَّجَز منسوبٌ إلى رُؤبة بن العجّاج في مُلحَقات ديوانه المُسمَّى (مجموع أشعار العرب) : 185 .

(19) (الاقتراح في عِلم أُصول النّحو) لِلسّيوطيّ : 55 – 57 .

(20) (فَيْض نَشر الانشِراح مِن رَوْض طَيّ الاقتِراح) لابنِ الطَّيِّبِ الفاسيّ : 1 / 627 .

(21) الشّواهد والاستشهاد في النّحو : 40 .

(22) المصدر نفسه : 48 .

(23) المصدر نفسه : 125 .

(24) يُنظر : (الكَشّاف عن حَقائقِ غَوامِضِ التَّنزيل وعُيونِ الأقاويل في وجوهِ التَّأويل) لِلزَّمَخشريّ : 207/1 – 208 .

(25) الاقتراح في عِلم أُصول النّحو : 24 – 25 .

(26) يُنظر : (النّحو وكتب التّفسير) لِلدّكتور إبراهيم عبد الله : 1 / 719 .

(27) هو بَهاءُ الدّين عبدُ الله بن عبد الرَّحمن بن عبد الله بن محمَّد بن محمَّد بن عَقيلٍ المصريُّ الشّافعيّ . له تصانيفُ منها : التَّفسيرُ وَصَلَ فيه إلى آخِرِ سورةِ آل عِمران ، والمُساعِدُ في شرح التَّسهيل لابنِ مالكٍ ، وشَرحٌ لألفيّةِ ابنِ مالكٍ ، وغيرُ ذلك . تُوُفِّيَ سنةَ تِسعٍ وسِتّينَ وسبعِمئةٍ (769 هـ) . يُنظر: (بُغيةُ الوُعاة في طبقاتِ اللغَويّينَ والنُّحاة) لِجَلالِ الدّينِ السّيوطيّ : 2 / 47 – 48 .

(28) فَيْض نَشر الانشِراح مِن رَوْض طَيّ الاقتِراح : 1 / 616 .

(29) النّحو وكتب التّفسير : 1 / 720 – 721 .

(30) يُنظر : (المُفَصَّل في صَنعَة الإعراب) لِلزَّمَخشريّ : 209 .

(31) المصدر نفسه : 209 .

(32) المصدر نفسه : 272 .

(33) البيت في ديوانِ أُميَّة بن أبي الصَّلت : 62 .

(34) يُنظر : المُفَصَّل في صَنعَة الإعراب : 271 – 272 .

(35) يُنظر : (النَّشر في القِراءاتِ العَشر) لابنِ الجزريّ : 1 / 9 – 10 .

(36) (مَعاني القرآن) لِلفرّاء : 2 / 293 .
(37) (سِيَر أَعلام النُّبَلاء) لِلذَّهَبيّ : 7 / 337 .
(38) النَّشر في القِراءاتِ العَشر : 1 / 10 .
(39) الاقتراح في عِلم أُصول النّحو : 36 .
(40) يُنظر : المصدر نفسه : 36 .
(41) المُفَصَّل في صَنعَة الإعراب : 118 .
(42) يُنظر : الكَشّاف عن حَقائقِ غَوامِضِ التَّنزيل وعُيونِ الأقاويل في وجوهِ التَّأويل : 3 / 280 ، و(إعراب القراءات الشَّواذّ) لأبي البقاء العكبريّ : 1 / 702 .
(43) المُفَصَّل في صَنعَة الإعراب : 160 .
(44) المصدر نفسه : 225 .
(45) المصدر نفسه : 527 .
(46) البيت بلا نِسبةٍ في (الكتاب) : 2 / 183 . ووَرقاء : حيٌّ من قَيس . والثّائر : طالِبُ الثَّأر . والأحناء – جَمع (حِنْو) – : الأطراف والنّواحي .
(47) يُنظر : المُفَصَّل في صَنعَة الإعراب : 68 – 69 .
(48) شرح المُفَصَّل لِلزَّمخشريّ : 1 / 330 – 331 .
(49) يُنظر : (الدُّرُّ المصون في علومِ الكتابِ المكنون) لِلسَّمين الحلبيّ : 4 / 492 .
(50) البيت من شَواهد (الكتاب) : 1 / 178 ، و(المُقتَضب) لِلمُبَرّد : 3 / 105 . وسُلَيْم وعامِر : قبيلتانِ من قَيس عَيلان . والطَّعنُ : جَمعُ طَعْنَة . والنِّهالُ : الشّارِبات . والنَّوافِلُ : جَمعُ النّافِلَةِ وهي الغَنيمة .
(51) يُنظر : المُفَصَّل في صَنعَة الإعراب : 87 – 88 .
(52) (التِّبيان في إعرابِ القرآن) لأبي البقاءِ العكبريّ : 49 .
(53) الكَشّاف عن حَقائقِ غَوامِضِ التَّنزيل وعُيونِ الأقاويل في وجوهِ التَّأويل : 1 / 383 .
(54) الدُّرُّ المصون في علومِ الكتابِ المكنون : 2 / 284 .
(55) صَدرُ بيتٍ مِن شَواهِدِ (الكتاب) : 1 / 188 ، وعَجُزُهُ فيه :

إِذَا مَا خَشُوا مِن مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا

(56) يُنظر : المُفَصَّل في صَنعَة الإعراب : 121 .
(57) المصدر نفسه : 121 .
(58) الكتاب : 1 / 188 .

(59) هذه قِراءةُ ابنِ عبّاسٍ وأبـي سرّاجٍ وابن أبـي عمّـارٍ وأبـي عَمْرٍو – بِخِـلافٍ – وابن مُحَيْصنٍ . يُنظـر : (مُختصَـرٌ فـي شـواذِّ [قـراءات] القُـرآن) لابـن خالَوَيْـه : 128 ، و(المحتَسَـب فـي تبيـين وُجـوه شـواذِّ القراءاتِ والإيضاح عنها) لابنِ جنّي : 2 / 219 .

(60) الكَشّاف عن حَقائقِ غَوامِضِ التَّنزيل وعُيونِ الأقاويل في وجوهِ التَّأويل : 5 / 211 – 212 .

(61) جُزءٌ من حديثٍ رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ – مع شرحِهِ (فَتح الباري) – : 1 / 29 ، ح 3 ، كتاب بَدء الوَحي ، ومُسلِمٌ في صَحيحِهِ – مع شرحِهِ (المنهاج شرح صحيح مُسلِمِ بنِ الحجّاج) – : 379/2 ، ح 401 ، كتاب الإيمان ، باب (بَدء الوَحي إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلَّم) .

(62) الدُّرُّ المصون في علومِ الكتابِ المكنون : 9 / 309 .

(63) يُنظر : المحتَسَب في تبيين وُجوه شواذِّ القراءاتِ والإيضاح عنها : 2 / 220 .

(64) البيت بِلا نِسبةٍ فـي (مَعـاني القُرآن) لِلفرّاء : 1 / 358 ، وتخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد : 82 . وزَجَجْتُها : طَعَنْتُها بِالزُّجّ وهو الحديدةُ التـي تُركَّبُ فـي أسفلِ الرُّمح . والمِزَجَّـة : الـرُّمحُ القَصـير . والقَلوص : النّاقةُ الشّابَّة . وأبو مَزادَة : كُنيةُ رَجُلٍ .

(65) يُنظر : المُفَصَّل في صَنعَة الإعراب : 136 .

(66) المصدر نفسه : 136 .

(67) يُنظر : شرح المُفَصَّل لِلزَّمخشريّ : 2 / 190 .

(68) يُنظر : النَّشر في القِراءات العَشر : 2 / 263 .

(69) الكَشّاف عن حَقائقِ غَوامِضِ التَّنزيل وعُيونِ الأقاويل في وجوهِ التَّأويل : 2 / 401 – 402 .

(70) الدُّرُّ المصون في علومِ الكتابِ المكنون : 5 / 162 – 166 .

(71) (تفسير البحر المحيط) لأبي حيّان : 4 / 232 .

(72) صَدرُ بيتٍ عَجُزُهُ :

رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمِنْكَبَيْنِ سَبُوحُ

و هـو مِـن شَـواهِدِ (أسـرار العربيّـة) لأبـي البركـاتِ الأنبـاريّ : 355 ، و(الخصـائص) لابـنِ جِنّـي : 184/3 . والبَيَضـات : جمـعُ البيضَـة . والرّائحُ : العائدُ فـي العَشِـيّ . والمُتَأَوِّبُ : العائدُ فـي أوَّلِ الليل . والسَّبُوحُ : الحَسَنُ الجَري .

(73) يُنظر : المُفَصَّل في صَنعَة الإعراب : 232 .

(74) هذه قراءة الأعمَش وعبدِ اللهِ بنِ أبي إسحاقَ الحضرميّ . يُنظر : مُختصَرٌ في شواذِّ [قراءات] القُرآن : 103 ، والدُّرُّ المصون في علومِ الكتابِ المكنون : 8 / 398 .

(75) الكَشّاف عن حَقائقِ غَوامِضِ التَّنزيل وعُيونِ الأقاويل في وجوهِ التَّأويل : 4 / 293 .

(76) الدُّرُّ المصون في علومِ الكتابِ المكنون : 8 / 398 – 399 .

(77) المصدر نفسه : 8 / 440 .

(78) يُنظر: (مواقف النُّحاة من القراءات القرآنيّة حتّى القرن الرّابع الهجريّ) لِلدّكتور شعبان صلاح: 306.

(79) البيت بِلا نِسبةٍ في (الكتاب) : 1 / 210 ، وتخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد : 157 . وتَعِفُّوا : تُمنَح لكم العافية . والخَميص : ذو الجَدب والجُوع .

(80) يُنظر : المُفَصَّل في صَنعَة الإعراب : 262 – 263 .

(81) الكَشّاف عن حَقائقِ غَوامِضِ التَّنزيل وعُيونِ الأقاويل في وجوهِ التَّأويل : 1 / 169 .

(82) البيت بِلا نِسبةٍ في (سِرّ صِناعة الإعراب) لابنِ جِنّي : 180/1 ، و(المُمتِع الكبير في التَّصريف) لابنِ عُصفور : 274 . والقِلَى : البُغضُ والعداوة .

(83) يُنظر : المُفَصَّل في صَنعَة الإعراب : 493 – 494 .

(84) (فصولٌ في عِلم اللغة العامّ) لِلدّكتور محمّد علي عبد الكريم الرّدينيّ : 174 – 175 .

(85) (اللهجات العربيّة في التُّراث) لِلدّكتور أحمد علم الدِّين الجندي : 2 / 449 .

(86) التِّبيان في إعرابِ القرآن : 297 .

(87) يُنظر : النَّشر في القِراءات العَشر : 2 / 250 – 251 .

(88) (السَّبعة في القِراءات) لابنِ مُجاهِد : 106 .

قائمةُ المَصادِر

- **القرآن الكريم** .
- أسرار العربيّة ، أبو البركاتِ كمالُ الدِّينِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ محمَّدٍ الأنباريّ (ت 577 هـ) ، تحقيق محمَّد بهجة البيطار ، المجمع العلميّ العربيّ بِدمشق ، د . ط ، د . ت .
- إعراب القِراءاتِ الشَّواذّ ، مُحِبّ الدِّينِ أبو البَقاءِ عبد اللهِ بن الحسينِ العُكْبريّ (ت 616 هـ) ، تحقيق محمَّد السَّيِّد أحمد عَزّوز ، عالم الكُتُب ، بيروت ، الطَّبعة الأُولى ، 1417 هـ / 1996 م .
- الاقتراح في عِلم أصول النّحو ، جَلالُ الدِّينِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي بَكرٍ السُّيوطيّ (ت 911 هـ) ، تحقيق الدّكتور أحمد سليم الحمصيّ والدّكتور محمّد أحمد قاسم ، جروس برس ، بيروت ، الطّبعة الأُولى ، 1988 م .
- الإنصاف في مَسائلِ الخِلاف بينَ البَصريّينَ والكوفيّين ، أبو البركاتِ كمالُ الدِّينِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ محمَّدٍ الأنباريّ (ت 577 هـ) ، تحقيقُ الدّكتور جودة مبروك محمَّد مبروك ، مكتبة الخانجيّ ، القاهرة ، الطّبعة الأُولى ، د . ت .
- بُغية الوُعاة في طبقاتِ اللغَويّينَ والنُّحاة ، جَلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أَبي بَكرٍ السّيوطيُّ الشّافِعِيّ (ت 911 هـ) ، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصريَّة ، صَيدا – بيروت ، د . ط ، د . ت .
- التِّبيان في إعرابِ القرآن ، مُحِبُّ الدِّينِ أبو البقاءِ عبدُ اللهِ بنُ الحسينِ العكبريّ (ت 616 هـ) ، بيت الأفكار الدّوليّة ، عَمّان ، د . ط ، د . ت .

- تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد ، أبو محمَّدٍ عبدُ اللهِ جَمالُ الدِّينِ بنُ هِشامٍ الأنصاريّ (ت 761 هـ) ، تحقيق الدّكتور عبّاس مصطفى الصّالحيّ ، المكتبة العربيّة ، بيروت ، الطَّبعةُ الأُولى ، 1406 هـ / 1986 م .
- تفسير البَحر المحيط ، محمَّد بن يوسفَ المشهورُ بِأبي حيّانَ الأندلسيّ (ت 745 هـ) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوّض ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطَّبعة الأُولى ، 1413 هـ / 1993 م.
- الْجَنَى الدَّاني في حُرُوفِ الْمَعاني ، حَسَن بن قاسمٍ المراديّ (ت 749 هـ) ، تحقيق طه محسن ، مؤسَّسة دار الكتب – جامعة الموصل ، د . ط ، 1396 هـ / 1976 م .
- خِزانةُ الأدَب ولُبُّ لُبابِ لِسانِ العرب ، عبدُ القادرِ بنُ عُمَرَ البغداديّ (ت 1093 هـ) ، تحقيق عبد السَّلام محمّد هارون ، مكتبة الخانجيّ ، القاهرة ، الطَّبعةُ الثّالثة ، 1409 هـ / 1989 م .
- الخصائص ، أبو الفَتحِ عُثمانُ بنُ جنّي (ت 392 هـ) ، تحقيق محمَّد عليّ النَّجّار ، دار الهدَى ، بيروت ، الطَّبعة الثّانية ، د . ت .
- الدِّراسات النّحويّة واللغويّة عند الزّمخشريّ ، الدّكتور فاضل صالح السّامرّائيّ ، دار النّذير ، بغداد ، د . ط ، 1389 هـ / 1970 م .
- الدُّرَر اللوامع على همع الهوامِع شرح جَمع الجوامع ، لأحمد بن الأمين الشّنقيطيّ ، تحقيق الدّكتور عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، د . ط ، 1421 هـ / 2001 م .
- الدُّرُّ المصون في علومِ الكتابِ المكنون ، أحمدُ بنُ يوسفَ المعروفُ بِالسَّمينِ الحلبيّ (ت 756 هـ) ، تحقيق الدّكتور أحمد محمَّد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق ، الطَّبعة الأُولى ، 1414 هـ / 1993 م .
- ديوان أُميَّة بن أبي الصَّلت ، جمعه وعُنِيَ بطبعه بشير يموت ، المكتبة الأهليّة ، بيروت ، الطَّبعة الأُولى ، 1353 هـ / 1934 م .
- السَّبعة في القِراءات ، أبو بَكرٍ أحمدُ بنُ موسَى المعروفُ بابن مُجاهِد (ت 324 هـ) ، تحقيق الدّكتور شوقي ضيف ، دار المَعارِف ، القاهرة ، الطّبعة الثّالثة ، د . ت .
- سِرُّ صِناعة الإعراب ، أبو الفَتحِ عُثمانُ بنُ جنّي (ت 392 هـ) ، تحقيق أحمد فريد أحمد ، المكتبة التّوفيقيّة ، القاهرة ، د . ط ، د . ت .
- سِمْط اللآلي ، أبو عُبَيْدٍ عبدُ اللهِ بنُ عبدِ العزيزِ البَكريُّ الأَونَبِيّ (ت 487 هـ) ، تحقيق عبد العزيز الميمنيّ الرّاجكوتيّ ، مطبعة لجنة التَّأليف والتَّرجمة والنَّشر ، القاهرة ، د . ط ، 1354 هـ / 1936 م .
- سِيَر أعلامِ النُّبَلاء ، شَمس الدِّينِ محمَّد بن أحمدَ بن عُثمانَ الذَّهَبيّ (ت 748 هـ) ، تحقيق شُعَيب الأرنَؤوط وآخَرِين ، مؤسَّسة الرِّسالة ، بيروت ، الطَّبعة الرّابعة ، 1406 هـ / 1986 م .
- شرح المُفَصَّل لِلزَّمخشريّ ، موفَّق الدِّين أبو البقاء يَعيش بن عليّ بن يَعيش الموصليّ (ت 643 هـ) ، تحقيق الدّكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطَّبعة الأولى ، 1422 هـ / 2001 م .
- شَرحُ المُقَرّب المُسَمَّى التَّعليقَة ، بَهاء الدِّين بن النَّحّاس الحلبيّ (ت 698 هـ) ، تحقيق الدّكتور خيري عبد الرّاضي عبد اللطيف ، دار الزَّمان ، المملكة العربيّة السّعوديّة ، الطَّبعة الأولى ، 1426 هـ / 2005 م .

- شواهد الشِّعر في كتاب سيبَوَيْه ، الدّكتور خالد عبد الكريم جمعة ، الدّار الشّرقيّة ، مصر ، الطّبعة الثّانية ، 1409 هـ / 1989 م .
- الشّواهد والاستشهاد في النّحو ، عبد الجبّار علوان النّايلة ، مطبعة الزّهراء ، بغداد ، الطّبعة الأُولى ، 1396 هـ / 1976 م .
- صَحيح البُخاريّ – معَ (فَتح الباري شَرح صَحيحِ البُخاري) ، أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ إسماعيلَ البُخارِيّ (ت 256 هـ) ، تحقيق عبدِ العزيزِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ باز ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطّبعة الثّانية ، 1418 هـ / 1997 م .
- صَحيح مُسلِمٍ – معَ شَرحِ الإمامِ مُحيي الدّينِ النَّوَويّ المتَوَفَّى سنةَ 676 هـ المسمَّى المِنهاج شَرح صَحيح مُسلِمِ بنِ الحجّاج ، أبو الحسَيْنِ مُسْلِمُ بنُ الحجَّاجِ النَّيْسابُورِيّ (ت 261 هـ) ، تحقيق خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، بيروت ، الطَّبعة الخامسة ، 1419 هـ / 1998 م .
- فصولٌ في عِلم اللغة العامّ ، الدّكتور محمّد علي عبد الكريم الرّدينيّ ، عالم الكتب ، بيروت ، الطَّبعة الأولى، 1423 هـ / 2002 م .
- فيضُ نشرِ الانشِراح مِن رَوضِ طَيِّ الاقتراح ، أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ الطَّيِّبِ الفاسيّ (ت 1170 هـ) تحقيق الدّكتور محمود يوسف فجّال ، دار البحوثِ لِلدِّراساتِ الإسلاميَّةِ وإحياء التُّراث ، دُبَي ، الطّبعة الثّانية ، 1423 هـ / 2002 م .
- الكِتاب – كِتابُ سيبَوَيْه ، أبو بِشْرٍ عَمرُو بنُ عُثمانَ بنِ قَنبر (ت 180 هـ) ، تحقيق عبد السَّلام محمَّد هارون ، مكتبة الخانجيّ ، القاهرة ، الطّبعة الثّالثة ، 1408 هـ / 1988 م .
- الكَشّافُ عن حَقائقِ غَوامِضِ التَّنزيل وعُيونِ الأقاويل في وجوهِ التَّأويل ، جارُ اللهِ أبو القاسمِ محمودُ بنُ عُمَرَ الزَّمخشريّ (ت 538 هـ) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوّض ، مكتبة العُبَيكان ، الرّياض ، الطَّبعة الأُولى ، 1418 هـ / 1998 م .
- كشفُ الظُّنون عن أسامي الكُتُبِ والفُنون ، مُصطفى بن عبدِ الله المشهور بِحاجي خَليفة وبِكاتِب جلبي (ت 1067 هـ) ، تَصحيح محمَّد شَرَف الدِّين يالتقايا ورِفعت بيلكه الكليسى ، دار إحياء التّراث العربيّ ، بيروت ، د . ط ، د . ت .
- اللهجات العربيّة في التُّراث ، الدّكتور أحمد علم الدِّين الجنديّ ، الدّار العربيّة لِلكتاب ، ليبيا ، د . ط ، 1389 هـ / 1978 م .
- المبرّد – حياته وآثاره من خلال كتابه المُقتضَب ، الدّكتور جمعة المبروك عون ، معهد الإنماء العربيّ ، بيروت ، الطّبعة الأولى ، 1988 م .
- مَجموع أشعارِ العَرَب – وهو مُشتَمِلٌ على ديوانِ رُؤْبَةَ بنِ العَجّاج ، تحقيق وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطَّبعة الأُولى ، 1979 م .
- المحتَسَب في تبيينِ وُجوهِ شواذِّ القراءاتِ والإيضاحِ عنها ، أبو الفَتحِ عُثمانُ بنُ جنّي (ت 392 هـ) ، تحقيق عليّ النّجديّ ناصف والدّكتور عبد الحليم النَّجّار والدّكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى لِلشُّؤون الإسلاميّة ، القاهرة ، د . ط ، 1424 هـ / 2004 م .

- مُخْتَصَرٌ في شَواذِّ [قِراءات] القُرْآن مِن كِتاب (البَديع) لأبي عبدِ اللهِ الحسينِ بنِ أحمدَ المعروفِ بِابنِ خالَوَيْه (ت 370 هـ) ، تحقيق ج . برجشتراسر ، دار الهجرة ، بيروت ، د . ط ، د . ت .
- معاني القرآن ، أبو زَكَرِيّاءَ يَحيَى بن زِيادٍ الفرّاء (ت 207 هـ) ، تحقيق أحمد يوسف نَجاتي ومحمَّد عليّ النَّجّار ، دار الكتب المصريَّة ، القاهرة ، الطَّبعة الأُولى ، 1422 هـ / 2001 م .
- المفَصَّل في صَنعةِ الإعراب ، أبو القاسمِ جارُ اللهِ محمودُ بنُ عُمَرَ الزَّمخشريّ (ت 538 هـ) ، تحقيق الدّكتور إميل بديع يَعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطَّبعة الأُولى ، 1420 هـ / 1999 م .
- الْمُقْتَضَب ، أبو العبّاسِ محمَّد بن يَزيدَ المبرِّد (ت 285 هـ) ، تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى لِلشُّؤون الإسلاميّة ، القاهرة ، د . ط ، 1415 هـ / 1994 م .
- المقصور والممدود ، أبو العبّاس أحمد بن محمَّد بن وَلاّد (ت 332 هـ) ، تحقيق الدّكتور إبراهيم محمَّد عبد الله ، مجمع اللغة العربيّة بِدمشق ، د . ط ، د . ت .
- المقصور والممدود ، أبو عليٍّ إسماعيل بن القاسم القاليّ (ت 356 هـ) ، تحقيق الدّكتور أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطَّبعة الأُولى ، 1419 هـ / 1999 م .
- الممتِعُ الكبيرُ في التَّصريف ، أبو الحسَنِ عَلِيُّ بنُ مُؤْمِنٍ المعروفُ بِابنِ عصفورٍ الإشبيليّ (ت 669 هـ)، تحقيق الدّكتور فَخر الدِّين قباوة ، مكتبة لُبنان ناشِرون ، بيروت ، الطَّبعة الأُولى ، 1996 م .
- منهج سيبَوَيْه في الاستشهاد بالقرآن الكريم ، الدّكتور سليمان يوسف خاطر ، دار ابن الجوزيّ ، عَمّان ، د . ط ، د . ت .
- مواقف النُّحاة من القراءات القرآنيّة حتّى القرن الرّابع الهجريّ ، الدّكتور شعبان صلاح ، دار غريب ، القاهرة ، د . ط ، 2005 م .
- النّحو وكتب التّفسير ، الدّكتور إبراهيم عبد الله ، الدّار الجماهيريّة للنّشر والإعلان ، ليبيا ، د . ط ، د . ت.
- النَّشر في القِراءاتِ العَشر ، أبو الخيرِ محمَّدُ بنُ محمَّدٍ الدِّمشقيُّ المشهورُ بِابنِ الجزريّ (ت 833 هـ) ، تصحيح عليّ محمَّد الضَّبّاع ، المكتبة التِّجاريَّة الكُبرَى ، القاهرة ، د . ط ، د . ت .